البورصة تحتفل بافتتاح «المتحف المصرى الكبير»

العالم «يرفع القبعة» لأضخم مشروع ثقافى بالعصر الحديث

«المتحف الكبير» يعيد رسم الخريطة العقارية بمصر

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٧٧
الأحد
٩ نوفمبر ٢٠٢٥
١٨ جماد الاول ١٤٤٧

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

إجماع دولى على نمو الاقتصاد المصرى

رؤوس الأموال بالبورصة «مرفوعة»

محافظ عملاء «إتش إس بى سى مصر» للبيع

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة
رئيس التحرير
نيفين ياسين
رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل
ديسك مركزى
كريمة سلام
اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن
هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر
المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز
صدر العدد الأول بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

رسوم وقائية جديدة لإعادة التوازن للسوق..

«درع حديدى» لحماية «صناعة الصلب»

كتبت: رباب الشاذلى

تشهد صناعة الصلب المصرية، وبخاصة قطاع الصاج المدرفل بأنواعه: الساخن، والبارد، والمجلفن، والملون، مرحلة حاسمة تعكس مدى قدرة الدولة على حماية أحد أهم القطاعات الإنتاجية التى تمثل قاعدة رئيسية للصناعات الثقيلة والهندسية والإنشائية.

ومع تفاقم الفوائض العالمية فى إنتاج الصلب وتزايد تدفق الواردات بأسعار منخفضة بشكل غير عادل، واجهت الصناعة المحلية فى مصر تحديات غير مسبوقة هددت قدرتها على الاستمرار والمنافسة.

وأمام هذه التطورات التى دقّت ناقوس الخطر بشأن مستقبل الصناعة الوطنية، تحرّكت الدولة بخطوات حاسمة لمعالجة الأزمة من خلال فرض رسوم وقائية نهائية على واردات منتجات الصاج.

وجاء هذا القرار استنادًا إلى نتائج التحقيقات التى أجراها قطاع المعالجات التجارية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، والتى أثبتت بشكل قاطع أن الصناعة المحلية تعرّضت لضرر جسيم نتيجة الزيادة الكبيرة وغير المبرّرة فى حجم الواردات.

وأظهرت نتائج التحقيق أن الواردات من مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن والبارد، وكذلك الصاج المجلفن والملون، قد شهدت زيادات حادة تجاوزت احتياجات السوق المحلي، حيث بلغت قيمة واردات مصر من مسطحات الصلب الساخن نحو ٢٦٠ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وتُظهر البيانات الرسمية، أن واردات مصر من الصلب المدرفل على الساخن بلغت ٩٦٢,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٤، مقابل ٨٦٠ مليون دولار فى عام ٢٠٢٣، أى بزيادة نسبتها ١٢٪.

كما سجّلت واردات الحديد والصلب ارتفاعًا بنسبة ٣٢,٨٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤، لتصل إلى نحو ٣,٩٨٩ مليار دولار مقارنةً بـ ٣,٠٠٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٣.

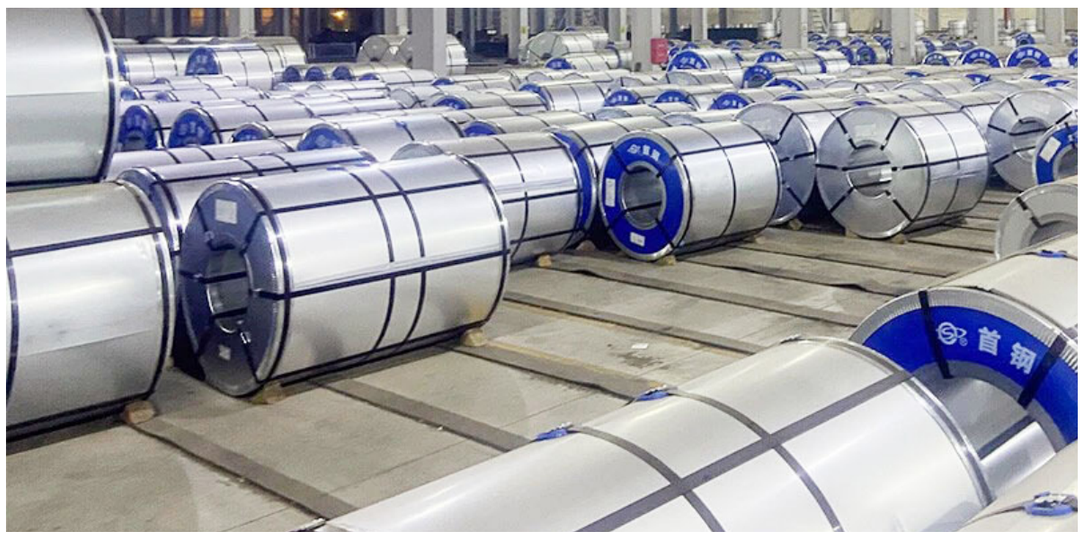

توقيت مناسب للقرار الحكومى ولا أعباء على المستهلك

وقد أدّت هذه الزيادة إلى تراجع الحصة السوقية للمصانع الوطنية وانخفاض معدلات التشغيل داخلها، إلى جانب تراكم المخزون غير المباع من الإنتاج المحلي.

وأوضحت النتائج، أن هذا الارتفاع فى الواردات جاء نتيجة ممارسات تجارية غير منصفة من قبل بعض الدول المصدّرة، التى تقوم بطرح منتجاتها بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية للإنتاج؛ وهو ما أدّى إلى تشويه المنافسة داخل السوق المصرى والإضرار بالصناعة المحلية.

وهو ما دفع حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، إلى إصدار قرارات نهائية بفرض رسوم وقائية على واردات الصاج المدرفل لفترة زمنية محددة، وذلك على النحو التالي:

فرض رسوم بنسبة ١٣,٦٪ على المسطحات المدرفلة على الساخن بحد أدنى ٣٦٧٣ جنيهًا للطن، و١١,١١٪ على المسطحات المدرفلة على البارد بحد أدنى ٤١٥٢ جنيهًا للطن، و١٢,١٦٪ على الصاج المجلفن بحد أدنى ٤٨١٢ جنيهًا للطن، و٤,٩٤٪ على الصاج الملون بحد أدنى ٢٥٨٤ جنيهًا للطن، إلى جانب ١٦,٢٪ على منتجات البيليت بحد أدنى ٤٦١٣ جنيهًا للطن.

ورحّب المهندس طارق الجيوشي، رئيس مجموعة الجيوشى للحديد والصلب، بالقرارات الأخيرة، معتبرًا إياها خطوة ضرورية جاءت فى توقيت بالغ الحساسية لحماية صناعة تُعد من ركائز الاقتصاد الوطني.

وقال الجيوشى – فى تصريحات خاصة لـ البورصجية–: إن فرض الرسوم الوقائية النهائية يؤكد أن الدولة تعى تمامًا حجم التحديات التى تواجه صناعة الحديد والصلب فى ظل المنافسة غير العادلة، مشيرًا أن القرارات تستند إلى دراسات واقعية لا تهدف إلى غلق السوق، بل إلى ضمان استقراره واستمرار الإنتاج المحلي.

وأضاف: أن هذه الإجراءات ستُسهم فى إعادة التوازن بين الواردات والإنتاج المحلي، وتمنح المصانع المصرية فرصة حقيقية لزيادة معدلات التشغيل وتطوير خطوط الإنتاج ورفع قدرتها التنافسية فى السوقين المحلى والخارجي.

وأشار إلى أن القرار من شأنه أن يدعم الاستثمارات القائمة ويضمن استمرارها فى التوسع، بما يُعزّز من مساهمة القطاع فى الناتج القومى وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

وشدّد الجيوشى على أن الرسوم الوقائية لا تمثل عبئًا على المستهلك كما يروّج البعض، موضحًا أن تأثيرها على الأسعار النهائية محدود للغاية، وأن الهدف الحقيقى منها هو حماية الصناعة الوطنية من ممارسات الإغراق غير المشروع التى تُهدد البنية الإنتاجية وتقوّض الاستثمارات المحلية.

وأكد الجيوشى أن صناعة الصاج المدرفل فى مصر تمتلك كل مقومات الريادة الإقليمية، شريطة استمرار الدعم الحكومى الموجّه لضبط الأسواق ومنع الممارسات غير العادلة، مع تشجيع المصنعين المحليين على تحديث تقنيات الإنتاج والتوسع فى التصدير.

وأكد الخبير الاقتصادى أحمد عبد الرازق أن قرار فرض الرسوم الوقائية يُعد توجهًا رشيدًا يتماشى مع سياسات الحماية الذكية التى تطبّقها معظم دول العالم للحفاظ على صناعاتها الاستراتيجية.

وأوضح أن صناعة الصلب المحلية واجهت خلال الأعوام الماضية ضغوطًا شديدة نتيجة الممارسات الإغراقية وتذبذب الأسعار العالمية، وهو ما استدعى تدخّلًا عاجلًا من الدولة لضبط السوق وحماية الاستثمارات القائمة.

وأشار عبد الرازق – فى تصريحات خاصة لـ البورصجية–، إلى أن القرار من شأنه دعم توجهات الدولة نحو توطين الصناعات الأساسية وتعميق المكوّن المحلى فى سلاسل الإنتاج، مؤكدًا أن فرض الرسوم الوقائية لا يعنى الانغلاق التجاري، بل هو إجراء مؤقت لحماية القاعدة الإنتاجية الوطنية إلى أن تستعيد توازنها الكامل.

وأضاف: أن هذه الخطوة ستنعكس إيجابيًا على مؤشرات التشغيل والاستثمار والناتج الصناعى خلال الفترة المقبلة.

يرفع الإنتاجية من 15 لـ25% ويخفض التكاليف 10%..

الصناعة المصرية «ذكية» مع التحول الرقمى

كتبت: مروة أبو المجد

فى الوقت الذى تتسارع فيه وتيرة الثورة الصناعية الرابعة حول العالم، وتتجه الصناعات الكبرى نحو الرقمنة والاعتماد على التكنولوجيا الذكية، تسعى مصر لتكون شريكًا فاعلًا فى هذا التحول العالمي، عبر سياسات تستهدف تحويل المصانع التقليدية إلى منظومات إنتاج رقمية متكاملة تعتمد على البيانات والتحكم الآلى وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ورغم الزخم الذى يشهده هذا التوجّه، إلا أن الطريق لا يخلو من تحديات حقيقية تتعلق بالبنية التحتية وكفاءة الكوادر البشرية وارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى تقدم الصناعة المصرية فى التحول الرقمي، وأثر هذا التحول على الإنتاجية والاقتصاد الوطني.

رقمنة المصانع المصرية

ووفقًا لبيانات وزارة الصناعة والنقل، فقد تم حتى منتصف عام ٢٠٢٥ رقمنة نحو ٢٥٠ مصنعًا بشكل جزئى أو كلي، تتوزع بين قطاعات الصناعات الغذائية والهندسية والدوائية والمنسوجات.

واعتمدت بعض المصانع الكبرى على أنظمة الإنترنت والذكاء الاصطناعى فى مراقبة خطوط الإنتاج وتقليل نسب الفاقد، فى حين بدأت المصانع الصغيرة فى تطبيق برمجيات الإدارة الرقمية الخاصة بالمخزون والإنتاج.

وتُظهر تقارير اتحاد الصناعات المصرية، أن تطبيق نظم التحول الرقمى أسهم فى رفع إنتاجية بعض المصانع بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٢٥٪، مع خفض تكاليف التشغيل بما يصل إلى نحو ١٠٪.

ومع ذلك، ما تزال نسبة كبيرة من المصانع – خاصة الواقعة فى المدن الصناعية الجديدة – تعمل وفق أنظمة تشغيل تقليدية وتفتقر إلى البنية التحتية الرقمية الأساسية اللازمة لمواكبة هذا التحول.

وأكد الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصناعة والنقل، أن الوزارة تعمل على إطلاق "المنصة الصناعية الرقمية المصرية"، التى تهدف إلى تبسيط إجراءات التراخيص وربط المستثمرين إلكترونيًا بالمناطق الصناعية.

وأوضح الوزير، أن التحول الرقمى لم يعد رفاهية، بل ضرورة لتعزيز سرعة الإنتاج وتحقيق الشفافية فى تخصيص الأراضى الصناعية وإدارة العمليات داخل القطاع.

وأضاف: أن الدولة خصصت نحو ٣٧٪ من الاستثمارات العامة فى موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتطوير البنية التحتية الصناعية وتحفيز الصناعات التحويلية، باعتبارها «المحرّك الرئيسى للنمو الاقتصادي».

وأشار إلى أن الوزارة تتعاون مع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الوطنية لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، وتوفير تمويلات رقمية مبسطة لدعم المستثمرين وتشجيعهم على التوسع فى الإنتاج.

عوائق تطبيق الرقمنة فى الصناعة

ورغم الجهود المبذولة لدعم التحول الرقمى فى القطاع الصناعي، إلا أن الصناعة المصرية ما زالت تواجه عددًا من التحديات الجوهرية التى تعيق تسارع هذا المسار.

وفى هذا الإطار، أوضح الدكتور محمد عبد المنعم، خبير التحول الصناعى وأستاذ هندسة النظم، أن أبرز العقبات تتمثل فى نقص الكوادر المؤهلة لإدارة الأنظمة الرقمية الحديثة، إلى جانب ارتفاع تكلفة تجهيز المصانع بالبنية التكنولوجية اللازمة، فضلًا عن ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية المختلفة المعنية بالقطاع الصناعي.

وأضاف عبد المنعم: أن بعض المصانع الصغيرة والمتوسطة ما تزال تنظر إلى التحول الرقمى باعتباره عبئًا ماليًا أكثر منه استثمارًا طويل الأجل، وهو ما يقلّل من حماسها للدخول فى برامج التطوير والتحديث التكنولوجى التى تتبناها الدولة.

أثر التحول الرقمى على الاقتصاد

ووفقًا لدراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، فإن تطبيق التحول الرقمى فى القطاع الصناعى يمكن أن يسهم فى رفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة تتراوح بين ١,٥ و٢٪ سنويًا خلال العقد المقبل، إلى جانب زيادة الصادرات بنحو ٢٠٪ بفضل تحسين جودة الإنتاج وتقليل نسب الأخطاء فى خطوط التصنيع.

كما قدر التقرير أن كل مصنع يطبّق نظام إدارة رقمى متكامل يتمكن من توفير ما بين ١٠٪ و١٥٪ من استهلاك الطاقة والمواد الخام، وهو ما من شأنه أن يعزّز تنافسية المنتج المصرى فى الأسواق الإقليمية والعالمية، ويدعم توجه الدولة نحو صناعة أكثر كفاءة واستدامة.

يرى المهندس هشام طنطاوي، عضو غرفة الصناعات الهندسية، أن التحول الرقمى فى الصناعة لا يقتصر على الأتمتة أو الميكنة فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل تغييرًا جوهريًا فى ثقافة العمل داخل المصانع، إلى جانب تطوير مهارات العاملين بحيث تصبح التكنولوجيا أداة مساندة للإنسان وليست بديلًا عنه.

وأضاف طنطاوي: أن نجاح التجربة يتطلب ربط مبادرات التحول الرقمى بخطط التعليم الفنى والتدريب المهني، لضمان تكامل العنصر البشرى مع التطور التكنولوجي، محذرًا من أن الاستثمار فى التكنولوجيا دون تنمية المهارات البشرية قد يتحول إلى عبء بلا جدوى حقيقية.

4.2 مليار جنيه تمويلات تدعم 34 ألف مشروع..

أسيوط عروس التنمية الصناعية فى الصعيد

تقرير: أحمد عبد الحميد

تواصل محافظة أسيوط جهودها فى دعم وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لتنافس بقوة بين محافظات الصعيد فى هذا المجال، إذ تولى اهتمامًا خاصًا بمجموعة المصانع المقامة داخل المنطقة الصناعية بالصفا ببنى غالب، من خلال متابعة أعمالها الإنتاجية ميدانيًا، وتحديد احتياجاتها، وتذليل أى عقبات تواجهها.

وأكد اللواء هشام أبو النصر، محافظ أسيوط، فى تصريح خاص لـ البورصجية، أن شركة «شيزل» للأقمشة تُعد من أبرز المشروعات الصناعية بالمنطقة، حيث تقع على مساحة ٢٣٠٠ متر مربع، وتعمل فى إنتاج الأقمشة وطباعة الستائر باستثمارات بلغت نحو ٤٠٠ مليون جنيه تشمل التوسعات الأخيرة.

وأضاف المحافظ، أن المصنع وفّر حتى الآن نحو ١٠٠ فرصة عمل للشباب، ويعتمد فى خطوط إنتاجه على أحدث الماكينات فى طباعة الأقمشة، مشيرًا إلى أن هناك خطة توسعية جديدة ستقام على مساحة ١١ ألف متر مربع، منها ٥ آلاف متر مربع مخصصة لعنابر التصنيع الخاصة بقطاع الغزل والنسيج.

وقال باسل رحمي، الرئيس التنفيذى لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، خلال زيارته للمحافظة: إن الجهاز ضخ منذ يوليو ٢٠١٤ وحتى الآن تمويلات تجاوزت ٤,٢ مليار جنيه، دعمت أكثر من ٣٤ ألف مشروع صغير ومتناه الصغر، وأسهمت فى توفير ٢١٣ ألف فرصة عمل لأبناء المحافظة.

وأوضح رحمي، أن القطاعات الإنتاجية استحوذت على نحو ٢٦٪ من إجمالى التمويلات، ما يعكس توجه الدولة نحو تعزيز البعد الاقتصادى والإنتاجي، مشيرًا إلى أن الجهاز لا يقتصر على التمويل فقط، بل يقدم خدمات فنية وتسويقية وتدريبية، إلى جانب دعم المشاركة فى المعارض المحلية والدولية لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية.

وأوضح رأفت عباس، المشرف على برنامج التنمية بالجهاز، أن مصنع "العالمية لتشكيل المعادن والصناعات المتطورة" المقام على مساحة ١٠,٦٠٠ متر مربع بالمنطقة الصناعية بالصفا، يُعد من المشروعات الرائدة فى القطاع، ويوفر نحو ١٠٠ فرصة عمل، وينتج سلك الرباط وجميع أنواع المسامير واللوف المعدنية.

وأشار باسم سمير عبده، مدير المصنع، إلى أن "العالمية" حاصلة على شهادة الأيزو ومعتمدة من وزارة الصناعة، وتقوم بتوريد منتجاتها إلى جميع الوحدات المحلية على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى تقديم خدمات ما بعد البيع والصيانة الدورية عبر مركز مراقبة الجودة المتكامل.

وأضاف: أن الدعم المقدم من جهاز تنمية المشروعات والمحافظة ساهم فى تطوير خطوط الإنتاج والتوسع فى التصدير، موضحًا أن الخدمات الفنية التى تلقوها من الجهاز مثلت نقلة نوعية فى الأداء الصناعي، وأسهمت فى تمكين رواد الأعمال من توسيع أنشطتهم بما يعزز النمو الاقتصادى ويوفر فرص عمل جديدة للشباب.

وأكد اللواء هشام أبو النصر، أهمية مشاركة المصانع فى المعارض المحلية والدولية للترويج للمنتجات الوطنية، وكلف رئيس مركز أسيوط بتخصيص قطعة أرض كمخزن للمصنع دعمًا لخطط التوسع فى الإنتاج.

وشدد المحافظ على ضرورة الاستمرار فى دعم وتمويل المشروعات الإنتاجية فى صعيد مصر باعتبارها أحد أبرز دعائم النهضة الصناعية، بهدف إحياء الأيدى العاملة ورفع مستوى معيشة المواطنين من خلال مثلث التنمية القائم على الصناعة والزراعة والتجارة.

بقيادة قطاعى العقارات والسياحة..

البورصة تحتفل بافتتاح «المتحف المصرى الكبير»

المؤشر الرئيسى يتخطى حاجز 39 ألف نقطة لأول مرة فى تاريخه

كتبت- حنان محمد:

حققت البورصة المصرية أداءًا قويًا عقب افتتاح المتحف المصرى الكبير حيث حقق المؤشر الرئيسى للبورصة مستويات قياسية جديدة ليتجاوز مستوى ٣٩٠٠٠ نقطة خلال جلسة الثلاثاء الماضى وقاد هذه الارتفاعات قطاعى العقارات والسياحة.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن افتتاح المتحف الكبير كان له تأثيرات إيجابية ليس فقط على المؤشر الرئيسى ولكن أيضا على قطاعات العقارات والسياحة، موضحين أن الأداء الإيجابى للمؤشر جاء بقيادة سهم طلعت مصطفى والذى أعلن عن اقامة مشروع سياحى متكامل خلف المتحف المصرى الكبير،ورأوا أن هذا المشروع سيكون له على أسهم مواد التشييد والبناء، كما أنه شرارة البدء للشركات العقارية والسياحية والتطوير العقارى فى إقامة مشاريع مماثلة.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال، إن افتتاح المتحف المصرى الكبير كان له أثر كبير على مؤشرات البورصة المصرية حيث وصل مؤشر البورصة الرئيسى إلى قمم تاريخية عقب افتتاح المتحف المصرى الكبير،موضحا أن أن الأثر الإيجابى ليس على المؤشر فقط بل كان أيضًا على أسهم قطاع السياحة وقطاع العقارات بالبورصة المصرية.

وأضاف أن الأثر الإيجابى للمؤشر كان بقيادة سهم مجموعة طلعت مصطفى ، وخاصة بعد إعلان مجموعة طلعت مصطفى عن اقامة مشروع سياحى متكامل خلف المتحف المصرى الكبير على مساحة تزيد عن ٤٢ فدان بتكلفة استثمارية تقدر بـ ٧٨٨ مليون دولار يتضمن فندقا فاخرا بطاقة استعابية تبلغ ٤٩٥ غرفة فندقية ،بالإضافة إلى مبيعات عقارية من المتوقع أن تحقق صافى إيرادات أكثر من ٨٢ مليون دولار سنويا.

ورأى أن الإعلان عن هذا المشروع من مجموعة طلعت مصطفى قاد مؤشر البورصة إلى قمم جديدة وارتفاع سعر السهم بالبورصة المصرية.، كما أن الإعلان عن هذا المشروع سوف يكون له أثر إيجابى أيضا على اسهم مواد التشييد والبناء حيث أن مشروع بهذا الحجم يحتاج إلى كميات ضخمة من الأسمنت والحديد مما سوف يكون له اثر إيجابى على إيرادات وأرباح شركات الأسمنت والحديد التى سوف تنعكس على أسعار الأسهم فى البورصة المصرية.

وتابع أن الإعلان عن هذا المشروع هو شرارة بدء للشركات العقارية والسياحية والتطوير العقارى فى إقامة مشاريع مماثلة فى منطقة المتحف المصرى الكبير،حيث أن المتحف لا يُعد مجرد وجهة سياحية، بل هو مشروع اقتصادى متكامل يُسهم فى تنمية الاقتصاد الوطنى بشكل مستدام.

ورأى أن أهمية المتحف المصرى الكبير كأداة فعّالة لدعم الاقتصاد المصري، حيث أن افتتاحه يُمثل بداية لمرحلة جديدة من النمو والازدهار للقطاع السياحى والاقتصادى فى مصر.

وأوضح حسام عيد خبير سوق المال أنه بعد افتتاح المتحف المصرى الكبير سجلت البورصة قمة تاريخية جديدة ومستوى إغلاق قياسى جديد بقيادة قطاعى العقارات والسياحة.

وأضاف أنه اتجهت المؤسسات المالية وخاصة المصرية نحو الشراء وزيادة تدفقاتهم النقدية ،خاصة فى سهم طلعت مصطفى والذى استحوذ على اكثر من ٦٣٥ مليون جنيه من إجمالى قيمة التداول بنسبة ١٢٪ مدعوما بالأخبار الإيجابية وارتفاع التوقعات باستمرار الأداء المالى الجيد بعد مساهمة الشركة فى تطوير وانشاء المتحف المصرى الكبير.

ورأى أن هذا الأمر سوف ينعكس إيجاباً على أداء السهم خلال تعاملات الفترة المقبلة وقد يدفعه نحو الاستمرار فى الصعود وحصد المكاسب واستعادة مستوى المقاومة الرئيسى والقمة التاريخية تحديداً عند مستوى ٩٤ جنيه. وبالتالى سوف يقود قطاع العقارات قائمة أنشط القطاعات خلال تعاملات الفترة المقبلة ، وقد ترتفع مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لنسبة تصل إلى ٣٠٪.

وأضاف أحمد عبدالفتاح خبيرسوق المال أن افتتاح المتحف كان عامل أساسى لدعم قطاع السياحة داخل الاقتصاد الكلى المصرى وفرصة كبيرة للسياحة المصرية لتاخذ مكانتها على الخريطة العالمية للسياحة واستهداف زيادة عدد السياحة لمصر وبما يدعم ويزيد النقد الأجنبى لمصر ويضيف القوة للجنيه المصري.

ورأى أن هناك أكثر من جانب لنتحدث عنها ومنها أن الافتتاح يعد ابراز القوة السياسية والعسكرية لمصر وفرض موقفها السياسى أمام العالم ليأتى المتحف معززًا أحد أهم الجوانب وهى الأمن داخل مصر والحضارة العريقة والتى قد لا يعلمها بعض من دول العالم كما أنه يعطى المجتمع الثقة فى الدولة وبأهدافها ويزيد من وحدة الصف وبالتالى يعطى المتعاملين شحنة تفاؤل لمستقبل الاقتصاد المصرى والبورصة المصرية.

وبشأن الشركات، أشار إلى أن افتتاح المتحف الكبير ينعكس على أداء القطاع السياحى داخل البورصة ونموه وقد تستفيد بعض الشركات المدرجة ومنسوبة للقطاع من الشحنة الايجابية لدى المتعاملين إلا أن اهتم المتعاملين بشركة طلعت مصطفى كأحد شركاء النجاح لهذا الصرح العظيم وإضافة جديدة لنجاحه كما أن إعلانه عن انشاء فندق بجوار المتحف ليضيف من رغبة المتعاملين للتوجه نحو إعادة الاستثمار بهذه الشركة نظرا لتنوع مشاريعها ونموها المستقبلى بمصر وبالوطن العربى ليدعم نمو سعر السهم داخل البورصة وسط سيولة للسهم تخطت ٦٠٠مليون جنيه بجلسة واحدة.

زيادات تتجاوز 50 مليار جنيه من 53 شركة خلال 10 أشهر..

رؤوس الأموال بالبورصة «مرفوعة»

كتب- طه نبيل:

تشهد البورصة المصرية طفرة غير مسبوقة فى زيادات رؤوس أموال الشركات خلال العام الجاري، حيث رفعت ٥٣ شركة مقيدة بالبورصة رؤوس أموالها بإجمالى ٥٠,٢ مليار جنيه منذ بداية عام ٢٠٢٥ وحتى نهاية شهر أكتوبر الماضي، فى مؤشر قوى على النشاط المتصاعد داخل السوق، ورغبة الشركات فى تعزيز مراكزها المالية وتمويل خططها التوسعية.

وتنوعت الزيادات بين قطاعات البنوك والعقارات والصناعة والخدمات المالية والرعاية الصحية، وأظهرت المقارنة التاريخية أن حجم زيادات رؤوس الأموال فى البورصة شهد مسارًا تصاعديًا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت ٢٣,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٣٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣، و٣٠,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، و٢٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١، و٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس عودة قوية لثقة المستثمرين فى السوق المصرية وقدرتها على استقطاب رؤوس أموال جديدة.

ويأتى هذا النشاط فى وقتٍ يواصل فيه الاقتصاد المصرى تعافيه، بدعمٍ من ارتفاع إيرادات السياحة التى قاربت ١٥,٥ مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٥، مع توقعات بتجاوزها ٢٠ مليار دولار بعد افتتاح المتحف المصرى الكبير، إلى جانب تحسن تحويلات المصريين بالخارج التى ارتفعت بنسبة ٤٩,٧٪ خلال الشهور السبعة الأولى من العام لتصل إلى ٢٣,٢ مليار دولار مقابل نحو ١٥,٥ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق.

كما عادت إيرادات قناة السويس للارتفاع بعد هدوء التوترات الإقليمية، بالتوازى مع جهود الدولة لتحفيز الاستثمار المحلى والأجنبي.

كل تلك المؤشرات تؤكد تعافى الاقتصاد المصرى وتنعكس إيجابًا على أداء الشركات وخططها التوسعية، وهو ما ينعكس بدوره على نشاط سوق المال المصري.

واستطلعت البورصجية آراء خبراء سوق المال حول فوائد زيادات رؤوس الأموال للشركات المقيدة ومدى تأثيرها على أداء السوق والمستثمرين

تمويل توسعات الشركات

قال إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفنى بشركة النعيم لتداول الأوراق المالية، إن من الوظائف الأساسية للسوق المالية هى تمويل الشركات، موضحًا أن زيادة رأس المال تُعد وسيلة تمويل رئيسية تتيح للشركات تنفيذ توسعاتها وتعزيز مراكزها المالية دون اللجوء إلى الاقتراض.

وأوضح النمر أن الاستخدام الرشيد لحصيلة زيادة رأس المال فى مشروعات استثمارية مربحة ينعكس إيجابًا على سعر السهم وربحية الشركة، مؤكدًا أن حُسن الإدارة فى توظيف تلك الأموال يؤدى إلى تعظيم قيمة الشركة والعوائد للمستثمرين سواء عبر توزيعات الأرباح أو العوائد الرأسمالية.

وأضاف أن البعض قد ينظر إلى زيادات رؤوس الأموال، خاصة التى تتم من خلال الاكتتابات، بنظرة سلبية على المدى القصير، إلا أن الدور الحقيقى لهذه العمليات هو تمويل الشركات بتكلفة منخفضة مقارنة بالتمويل عبر الاقتراض، مما يجعلها أداة فعالة ومستدامة لدعم النمو الاقتصادي.

وأكد النمر أن زيادة رؤوس أموال الشركات المُدرجة مفيدة للسوق بشكل غير مباشر، إذ تُسهم فى تحسين إيرادات الشركات وأرباحها، وهو ما ينعكس فى النهاية على أداء الأسهم وجاذبية السوق للمستثمرين.

مؤشر على الثقة واستدامة النمو

من جانبه، قال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة ألفا لإدارة الاستثمارات المالية، إن زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة تُعد خطوة إيجابية ومفيدة للسوق لأنها ترفع من القيمة السوقية للشركات وللسوق ككل، كما تُسهم فى جذب مستثمرين جدد وتحسين الثقة فى الأداء العام للبورصة.

وأشار حسن إلى أن المخاوف من وجود مخالفات فى بعض عمليات الزيادة تُعد حالات فردية محدودة، مؤكدًا أن الهيئة العامة للرقابة المالية تقوم بدور رقابى متكامل فى كشف أى تلاعبات وضمان الشفافية والنزاهة داخل السوق.

تعزيز ربحية السهم

وقال مينا رفيق، مدير حسابات العملاء فى شركة برايم لتداول الأوراق المالية، إن العديد من الشركات المقيدة فى البورصة المصرية تتجه لإجراء عمليات توسعية فى ظل النمو الاقتصادى الذى تشهده مصر بعد عملية الإصلاح الاقتصادى وتحسن المؤشرات الكلية.

وأضاف أن هذه التوسعات تهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين الكفاءة التشغيلية، بالإضافة إلى الاستحواذ على شركات منافسة للحصول على حصة سوقية أكبر، الأمر الذى يجعلها تلجأ إلى زيادة رأس المال باعتبار أن القيد فى البورصة يُعد أداة تمويلية فعالة دون تحمل أعباء الفوائد التمويلية.

وأوضح رفيق أن المستثمرين المساهمين فى هذه الشركات يستفيدون من عمليات زيادة رأس المال التى تستهدف رفع الكفاءة التشغيلية أو التوسع الإنتاجي، لأنها تعود بالنفع على المدى المتوسط والطويل عبر تعظيم هوامش الربحية وزيادة ربحية السهم مستقبلًا، مشيرًا إلى أن الزيادات التى تتم بغرض سد الفجوات التمويلية أو سداد القروض تُسهم أيضًا فى خفض التكاليف ورفع هوامش الربحية.

إبراهيم النمر

محمد حسن

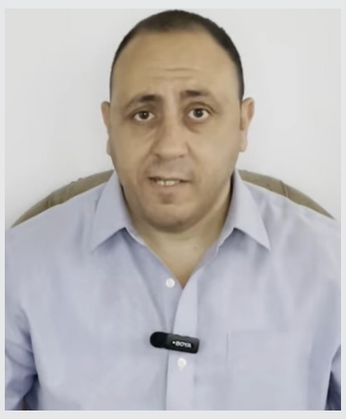

مينا رفيق

نجاحات اقتصادية كبيرة..

الصين تعبر «دوامة» رسوم ترامب بـ «قاطرة تجارية»

كتب- محمود نبيل:

راهن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب على تعريفاته الجمركية الإضافية من أجل إضعاف الصين وتضييق الخناق عليها سياسيًا واقتصاديًا، إلا أن قدرات بكين بشكل عام، والتجارية منها على وجه الخصوص، أثبتت فشل رهان الرئيس الأمريكي، إذ نجحت، رغم الإجراءات الأمريكية، فى الوصول إلى العديد من الأسواق التجارية، ما كان بمثابة حائط صد ضد تأثيرات الرسوم الجمركية التى يفرضها ترامب منذ عدة أشهر.

ووفقا لبيانات الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفعت الصادرات الصينية فى سبتمبر بنسبة ٨,٣٪ على أساس سنوي، فيما زادت الواردات بنسبة ٧,٤٪، وهو ما تجاوز توقعات الاقتصاديين بشكل واضح. وبلغ فائض الميزان التجارى ٩٠٥ مليارات دولار، فى إشارة إلى استمرار قوة الصادرات الصينية رغم البيئة العالمية الصعبة.

وكشفت الأرقام أيضًا، أن الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ٢٧٪ خلال سبتمبر، فى حين ارتفعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى بنسبة ١٤٪، وإلى دول جنوب شرق آسيا بنسبة ١٥,٦٪، وإلى إفريقيا بنسبة مذهلة بلغت ٥٦,٤٪.

وترجع هذه القدرات إلى نجاح الصين خلال السنوات الأخيرة فى إعادة توجيه صادراتها بعيدًا عن السوق الأمريكية نحو أسواق ناشئة ومتنوعة حول العالم، مستفيدة من تفوقها فى التصنيع منخفض التكلفة ومن شبكة علاقاتها التجارية المتنامية.

وبفضل هذه الاستراتيجية، تمكنت الصين من تعويض تراجع صادراتها لأمريكا عبر زيادة شحناتها إلى بقية دول العالم بوتيرة غير مسبوقة، لتصل صادراتها العالمية إلى مستويات قياسية تفوق التوقعات رغم كل التحديات.

هذا التوجه أسهم بشكل رئيسى فى تمكين الصين من تعويض تراجع صادراتها إلى الولايات المتحدة بوتيرة قياسية، مع توقعات بتحقيق رقم قياسى جديد فى حجم الصادرات هذا العام.

الولايات المتحدة، التى طالما اعتمدت على الصين فى تزويدها بمستلزمات المنازل والمكاتب، خفضت وارداتها من المنتجات الصينية فى معظم الفئات، بما فى ذلك البلاستيك والأثاث، انخفضت وارداتها من الصين، من المنتجات البلاستيكية خلال الفترة من يوليو إلى أكتوبر بنسبة ١٦٪ مقارنة بالعام الماضي.

شهدت العلاقة التجارية بين واشنطن وبكين تحولًا جذريًا، فقد تراجعت مشتريات أمريكا من المنتجات الصينية بشكل حاد وعلى نطاق واسع، إذ انخفضت واردات الهواتف بنسبة ٤٧٪ وأجهزة الحاسوب بنسبة ٥٤٪.

وفى هذا الصدد، أكدت إيلاريا ماتزوكو، نائبة مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن المنتجات الصينية فى الأسواق الإفريقية قد لا تحقق أرباحًا مرتفعة، لكنها تحدث تغييرًا جذريًا فى اقتصادات تلك الدول، لأنها توفر التكنولوجيا بأسعار معقولة.

واعتبر جيرالد دى بيبو، نائب مدير مركز الأبحاث الصينى فى مؤسسة «رانـد»، أن التغييرات فى أنماط التجارة الصينية تمثل تحولًا طويل الأمد فى المشهد التجارى العالمي، وأن خفض الرسوم الأمريكية قد يساهم مؤقتًا فى استقرار الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة.

بحسب تقديرات شبكة «بلومبرج» الأمريكية، فإن الرسوم الجمركية الأمريكية، التى تزيد بنحو ٢٥ نقطة مئوية عن المتوسط العالمي، لم تُضعف الزخم الصينى فى قطاع التصنيع.

ويؤكد ميشيل لام، كبير الاقتصاديين فى بنك «سوسيتيه جنرال» لمنطقة الصين الكبرى، أن «الصادرات الصينية أظهرت مرونة مدهشة بفضل تنويع الأسواق وقوة التنافسية الصناعية»، مضيفًا أن «الرسوم الأمريكية كان تأثيرها محدودًا حتى الآن، ما يمنح الصين هامشًا أوسع فى أى مفاوضات تجارية مستقبلية».

بفضل زيادة تدفق النقد الأجنبى وتوحيد سعر الصرف..

إجماع دولى على نمو الاقتصاد المصرى

كتبت- منال عمر:

توقع عدد من مؤسسات مالية دولية تسارع نمو اقتصاد مصر خلال العام المالى الحالى الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٦ بفضل تحسن مؤشرات الاقتصاد وزيادة تدفق موارد النقد الأجنبى وتوحيد سعر الصرف.

كان اقتصاد مصر تسارع إلى ٤,٤ خلال العام المالى الماضى الذى انتهى فى يونيو ٢٠٢٥ إلى ٤,٤٪ مقابل ٢,٤٪ بالعام السابق له وهو الأعلى منذ عامين.

ورفعت رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتعاون الدولى توقعاتها لنمو اقتصاد مصر خلال العام المالى الحالى إلى قرب ٥٪ بدلا من ٤,٥٪ فى توقعات سابقة، فى ظل تلك التطورات الإيجابية، وعزم الحكومة المضى قدمًا فى إجراءات الإصلاح الاقتصادى والهيكلي.

وساهم توقيع مصر على أكبر اتفاقية استثمارية لتطوير رأس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار مع الإمارات فى خروج مصر من أكبر أزمة نقد أجنبى عانت منها خلال ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

وعقب الاتفاقية أعلن المركزى فى مارس ٢٠٢٤ تحرير سعر الصرف بهدف القضاء على السوق السوداء لتجارة العملة، وسد فجوة النقد الأجنبى واستئناف قرض صندوق النقد الدولى الذى وافق على رفعه من ٣ إلى ٥ مليارات دولار لمساعدة مصر فى تنفيذ الإصلاحات.

صندوق النقد الدولي

رفع صندوق النقد الدولى توقعاته لاتساع نمو اقتصاد مصر خلال العام المالى الحالى إلى ٤,٥٪ بدلا من ٤,١٪ فى توقعات سابقة، وفق تقرير آفاق الاقتصاد العالمى الصادر.

وأوضح صندوق النقد أن نتائج النصف الأول من عام ٢٠٢٥ لم جاءت أفضل من المتوقع.

وشهد معدل التضخم على مستوى مدن مصر تباطؤا من ٣٨٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ١١,٧٪ فى سبتمبر الماضى بفضل تأثير سنة الأساس واستقرار سعر الصرف.

وأدى ذلك إلى خفض البنك المركزى سعر الفائدة ٦,٢٥٪ منذ بداية ٢٠٢٥ على ٤ مرات آخرها الشهر الماضى بنسبة ١٪ إلى ٢١٪ للإيداع و٢٢٪ للإقراض.

وكانت كريستالينا جورجييفا، المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي، أعربت عن ترحيبها بارتفاع قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار خلال الفترة الأخيرة، معتبرة أن هذا التحسن يصب فى مصلحة الاقتصاد والمواطن المصري.

وسجل الجنيه المصرى خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أداءً قويًا أمام الدولار، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام، حيث انخفض سعر صرف الدولار إلى ما دون ٤٨ جنيهًا فى نهاية تعاملات يوم الخميس.

وجاء تحسن الجنيه بدعم عدة عوامل إيجابية، أبرزها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى أدوات الدين الحكومية، وارتفاع إيرادات السياحة، ونمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

البنك الدولي

ورفع البنك الدولى توقعاته لنمو الاقتصاد المصرى خلال العام المالى الجارى (٢٠٢٦/٢٠٢٥) إلى ٤,٣٪ مقابل ٤,٢٪ فى توقعاته السابقة، وذلك وفقًا لتقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما عدّل البنك الدولى توقعاته للنمو خلال العام المالى المقبل (٢٠٢٧/٢٠٢٦) لتصل إلى ٤,٨٪، مقارنة بـ ٤,٦٪ فى التقديرات السابقة، ما يعكس نظرة أكثر تفاؤلًا لأداء الاقتصاد المصرى فى المدى المتوسط.

وأرجع البنك هذا التحسن فى الأداء الاقتصادى إلى عدة عوامل، أبرزها زيادة قوة الصادرات، وتعافى الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى دخول عدد من المشاريع الكبرى المدعومة من دولة الإمارات مرحلة التنفيذ الفعلى بعد الانتهاء من مراحل التخطيط.

البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية

رجح البنك نمو الناتج المحلى الإجمالى لمصر بنسبة ٤,٥٪ فى ٢٠٢٦، بدعم من الاستقرار الكلى وتحسن تدريجى فى ثقة المستثمرين، لكنه حذر من مخاطر سلبية تشمل تصاعد النزاعات الإقليمية أو تعثر برنامج الإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي.

كانت ستاندرد آند بورز رفعت التصنيف الائتمانى لمصر من –B إلى B مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة دون تغيير، وسط تحسن سعر الصرف ومؤشرات الاقتصاد المصري.

وأظهر استطلاع رأى أجرته رويترز توقعات نمو الاقتصاد المصرى بنسبة ٤,٦٪ فى السنة المالية الحالية التى تنتهى فى يونيو المقبل، مع استمرار انخفاض التضخم وأسعار الفائدة، وتراجع قيمة العملة الذى يعزز الصادرات.

وبحسب استطلاع رويترز، فإن التوقعات تشير إلى زيادة نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤,٩٪ فى العام التالي، وإلى ٥,٣٪ فى ٢٠٢٨/٢٠٢٧، وفقًا لمتوسط تقديرات ١٦ اقتصاديًا استُطلعت آراؤهم فى الفترة من ٦ إلى ٢٠ أكتوبر.

وأشارت كابيتال إيكونوميكس إلى أن انخفاض التضخم وتيسير السياسة النقدية يُعززان النمو.

وقالت فى مذكرة لها الشهر الماضي: وفق رويترز «يشهد الاقتصاد المصرى نموًا متزايدًا، حيث يُعزز تحسن القدرة التنافسية الخارجية الصادرات وقطاع التصنيع المحلي».

«هشام عز العرب» يحصل على أعلى تكريم من «جلوبال فاينانس»

أعلنت مجلة جلوبال فاينانس منح هشام عز العرب، الرئيس التنفيذى وعضو مجلس إدارة البنك التجارى الدولى (CIB) مصر، جائزة الإنجاز مدى الحياة المرموقة، وهى أعلى تكريم فردى تمنحه المجلة.

وقال جوزيف د. جيارابوتو، مؤسس ومدير تحرير مجلة جلوبال فاينانس، وفق ما هو منشور على موقعها الإلكتروني، «لقد كان لقيادة هشام عز العرب الثاقبة أثرٌ بالغٌ فى إحداث نقلة نوعية فى القطاع المصرفى المصري، وساهمت فى رفع مكانة البنك التجارى الدولى ليصبح مؤسسةً عالميةً مرموقةً، وأنجح بنكٍ فى القطاع الخاص فى البلاد».

وأضاف: «لقد أرسى التزامه بالابتكار والتميز معايير جديدة فى هذا القطاع، مما جعله يستحق بجدارة جائزة الإنجاز مدى الحياة من جلوبال فاينانس».

شغل عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجارى الدولى من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٢٠ وتحت قيادته، ارتفعت القيمة السوقية للبنك بشكلٍ كبير من ٢٠٠ مليون دولار أمريكى إلى أكثرٍ من ٦ مليارات دولار، مما عزز مكانة البنك التجارى الدولى كشركة رائدة فى هذا المجال.

فى ٢٠٢٠، انسحب عز العرب من البنك التجارى الدولى وأطلق شركة HE Advisory، وهى شركة استشارية تهدف إلى دعم المؤسسات، وخاصةً شركات التكنولوجيا المالية، فى إدارة المخاطر واستراتيجيات النمو وجمع التبرعات.

فى ٢٠٢٢، عاد عز العرب إلى البنك التجارى الدولى كعضو غير تنفيذى فى مجلس الإدارة، ليقود استراتيجية التوسع الطموحة للبنك فى شرق أفريقيا.

فى ٢٠٢٣، عُيّن عز العرب رئيسًا لمجلس إدارة البنك التجارى الدولي، وفى سبتمبر ٢٠٢٤، أُعيد تعيينه رئيسًا تنفيذيًا، معززًا بذلك دوره القيادى فى البنك. ولا تزال رؤيته تُشكل استراتيجية البنك التجارى الدولي، مع التركيز على التحول الرقمى والاستدامة والنمو الإقليمي.

إلى جانب عمله فى القطاع المصرفي، يلتزم عز العرب أيضًا بالقضايا الاجتماعية، فهو يرأس مؤسسة البنك التجارى الدولي، وهى منظمة غير ربحية تُعنى بتحسين الصحة والتغذية للأطفال المحرومين فى جميع أنحاء مصر.

قبل انضمامه إلى البنك التجارى الدولى عام ١٩٩٩، بنى عز العرب مسيرة مهنية حافلة فى مجال الخدمات المصرفية العالمية، حيث شغل مناصب قيادية فى ميريل لينش، ودويتشه بنك، وجى بى مورغان فى لندن.

بقيمة 21.8 مليون دولار و255 مليون جنيه..

تمويل مشترك من «البنك الأهلى» وCIB لمشروع «بيوردايف للمواد الكيماوية»

وقّع البنك الاهلى المصرى والبنك التجارى الدولى – مصر (CIB) بصفتهما المرتبين الرئيسيين الأولين ومسوقى التمويل، عقد تمويل مشترك متوسط الأجل بقيمة ٢١,٩ مليون دولار و٢٥٥ مليون جنيه لصالح شركة «بيوردايف لصناعة المواد الكيماوية»، فى خطوة تؤكد التزامهما بدعم التنمية الصناعية وتعزيز الإنتاج المحلي.

جاء التوقيع، وفق بيان للبنك التجارى الدولى اليوم، خلال احتفالية أقيمت بمقر وزارة قطاع الأعمال العام بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور وزير قطاع الأعمال العام المهندس محمد شيمي، ومحمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، وعصام العرجانى الرئيس التنفيذى لمجموعة العرجاني، و سها أبو ذكرى رئيس مجموعة العلاقات المؤسسية والاستثمار المباشر بالبنك التجارى الدولى الى جانب قيادات الوزارة والبنكين والشركة.

تم توقيع العقد بين شركة بيورايف لإنتاج الكيماويات (شركة المشروع) – التى تساهم فيها كل من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية وشركة مصر لصناعات الكيماويات، ومن القطاع الخاص شركة كادينس للطاقة – وبين تحالف مصرفى يضم البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولي، اللذان يقدمان تمويلا بقيمة ٢١,٨ مليون دولار و٢٥٥ مليون جنيه مصري. ما يمثل ٧٠,٦٪ من التكلفة الاستثمارية للمشروع.

ويهدف المشروع – الذى تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٩ مليون دولار– إلى إنتاج ١٠ آلاف طن من أقراص وحبيبات الكلور (TCCA) و١٠ آلاف طن من حمض السيانورك، والتى تُستخدم فى تطهير حمامات السباحة ومعالجة المياه والتعقيم، إضافة إلى التطبيقات الصناعية فى معالجة الورق والمنسوجات.

كما يساهم المشروع فى إنتاج ١٨ ألف طن من مادة كبريتات الأمونيوم اللامائية، والتى تُعد سمادًا زراعيًا عالى الجودة، بما يدعم الإنتاج الزراعى الوطني.

وحضر مراسم التوقيع التى جرت بمقر وزارة قطاع الأعمال العام بالعاصمة الإدارية، محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، والكابتن عصام العرجانى الرئيس التنفيذى لمجموعة العرجاني، وسها أبو ذكرى رئيس مجموعة العلاقات المؤسسية والاستثمار المباشر بالبنك التجارى الدولي.

وقع العقد عن شركة بيورايف، المهندس طارق جلال الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب، وأحمد جلال عضو مجلس الإدارة (ممثلين عن شركة كادينس للطاقة).

وأكد المهندس محمد شيمى وزير قطاع الأعمال العام، أن المشروع يُعد المشروع الأول من نوعه فى مصر وأفريقيا والشرق الأوسط، بما يسهم فى تعزيز موقع مصر فى صناعة الكيماويات على المستويين الإقليمى والدولي، ويمثل نموذجا ناجحا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويأتى فى إطار استراتيجية الوزارة وشركاتها التابعة لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطنى ودعم الصناعة المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية عالميا وتعظيم الصادرات وخفض فاتورة الاستيراد.

وأوضح أن المشروع يعتبر أيضا أحد المشروعات الاقتصادية المحورية التى تحقق التوطين الصناعى وتعزز الموارد من العملة الأجنبية حيث من المقرر توجيه غالبية إنتاجه للتصدير، خاصة أن المواد الخام الرئيسية للمصنع يتم الحصول عليها من منشآت قائمة فى مصر، وذلك تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وأكد محمد الاتربى ان هذا التمويل يأتى تأكيداً على دور البنك الأهلى المصرى والبنك التجارى الدولى – مصر سى أى بى (CIB) الريادى فى دعم المشروعات الصناعية الاستراتيجية التى تسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة ان مشروع «بيورايف» يمثل نموذجاً متميزاً للتوطين الصناعى ويعتمد على أحدث التقنيات العالمية الصديقة للبيئة، ويعكس هذا المشروع الدور الفعال لكل من البنكين واستراتيجيتهما المشتركة فى دعم المشروعات الصناعية الوطنية الكبرى.

وأضاف الاتربى أن هذا المشروع لا يساهم فقط فى سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، بل يفتح آفاقاً واعدة للتصدير ويعزز قدرة مصر التنافسية فى الأسواق الدولية، مما ينعكس إيجاباً على تدفقات العملة الأجنبية وخلق فرص عمل نوعية مؤكدا على التزام البنكين بمواصلة دعم القطاعات الإنتاجية الحيوية ومرافقة المستثمرين فى رحلتهم نحو النمو والتوسع..

وصرّح عمرو الجناينى، نائب الرئيس التنفيذى وعضو مجلس الإدارة التنفيذى بالبنك التجارى الدولى – مصر سى أى بى (CIB) أن تمويل مشروع بيورايف يعكس الدور المحورى لكل من البنك التجارى الدولى – مصر سى أى بى والبنك الأهلى المصرى فى دعم الصناعة الوطنية وتعزيز الاستثمارات التى تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المصري، وترسيخ مكانة البنكان كشريك مالى واستراتيجى فى دفع عجلة التصنيع المحلي، ومساهمتهما فى بناء بنية إنتاجية متطورة تسهم فى تحقيق الاكتفاء الذاتى الصناعي، وفتح آفاق جديدة للتصدير والنمو المستدام فى السوق المصرى وتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة.

وقال الدكتور مجدى جلال الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة كادينس للطاقة إن المشروع يعد الأول من نوعه فى مصر والشرق الأوسط ويعزز القيمة المضافة للمواد الخام مثل الكلور والصودا الكاوية، كما يمثل المشروع نموذجا متميزا لتوجهات الدولة من حيث تعاون القطاع العام والقطاع الخاص.

«الإمارات دبى الوطنى» يربح 4.3 مليار جنيه خلال 9 أشهر

أعلن بنك الإمارات دبى الوطنى مصر، زيادة صافى أرباحه بنحو ٨٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى إلى نحو ٤,٣ مليار جنيه مقابل ٤ مليارات جنيه.

وسجل صافى الدخل من العائد ٩,٤ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من ٢٠٢٥ مقابل ٨ مليارات جنيه مصرى خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤، بزيادة ١٧٪.

وبلغ صافى الدخل من الأتعاب والعمولات ١,٣ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى مقابل ١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بزيادة ٢٪.

وارتفع إجمالى حقوق المساهمين بنسبة ٢٢٪ ليصل الى ٢١,٣ مليار جنيه مصرى بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مقابل ١٧,٤ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠٢٤.

أما على صعيد القروض، فقد بلغ إجمالى القروض ١٠١,٦ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥، مقابل ٨٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٤ بنسبة نمو بلغت ٢١٪ فى ٩ أشهر.

وفيما يتعلق بالودائع، نما اجمالى ودائع العملاء بنحو ٣٢٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى إلى ١٦٩ مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، مقابل ١٢٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وأكد عمرو الشافعي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبى الوطنى مصر، أن البنك يواصل ترسيخ مكانته فى السوق المصرى من خلال العمل المستمر على تحسين تجربة عملائه عبر تطوير خدماتنا الرقمية، مما يعزز ثقتهم الكبيرة فى البنك.

يمتلك بنك الإمارات دبى الوطنى شبكة فروع تغطى ٦١ فرعاً داخل مصر، وأكثر من ٣٣٤ ماكينة صراف آلى لإتاحة التواصل مع عملائه فى مختلف أنحاء الجمهورية

«المركزى» يوجه البنوك باستمرار سعر فائدة التمويل العقارى

أعلن البنك المركزى المصرى موافقة مجلس الوزراء على سريان العمل بأسعار العائد ٣٪ و٨٪ بمبادرات التمويل العقارى للعملاء السابقين.

وبحسب بيان المركزى ، فإن البنك المركزى أبلغ البنوك باستمرار تطبيق أسعار الفائدة (٣٪ و ٨٪) على أساس متناقص سنويا على العملاء السابق تقدمهم للحجز بإعلانات مبادرة سكن لكل المصريين أرقام (١ و٢ و٣) السابق طرحها لمنخفضى ومتوسطى الدخل من قبل صندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، وفقا لقرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٦٣) بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥.

ويأتى ذلك القرار تيسيراً على المواطنين من محدودى ومتوسطى الدخل الذين قاموا بالفعل بالتقدم للحجز فى وقت سابق لتعديل أسعار العائد التى تمت مؤخرا.

الشهر الماضى قرر مجلس الوزراء رفع سعر الفائدة على مبادرة التمويل العقارى لمتوسطى الدخل إلى ٨ و ١٢٪ على أساس متناقص بدلاً من ٣٪ و ٨٪.

«إى إف جى القابضة» تساهم فى زيادة رأس مال «نكست»

أعلنت مجموعة إى اف جى القابضة إتمام عملية زيادة رأس المال فى بنك نكست بنجاح، والتى أجريت بالقيمة الاسمية بمشاركة كاملة من جميع المساهمين.

وبلغت الزيادة الإجمالية فى رأس المال ٤,٢ مليار جنيه حيث ساهمت مجموعة اى اف جى القابضة بمبلغ ٢,١٤٣ مليار جنيه بعد زيادة رأس المال، ستستمر مجموعة إى اف جى القابضة فى الاحتفاظ بحصة ملكية قدرها٥١٪، بحسب إفصاح «اى اف جي».

تساهم هذه الزيادة فى تعزيز الوضع المالى للبنك ودعم رؤية إدارته فى تنفيذ خططه التوسعية بمرونة أكبر.

وأكد كريم عوض الرئيس التنفيذى لمجموعة إى اف جى القابضة، أن مشاركة المجموعة فى زيادة رأس المال تعكس التزامنا بدعم الخطط الاستراتيجية للنمو لكل من البنك والشركات التابعة لنا.

ارتفع إجمالى القروض الممنوحة للعملاء بنسبة تقارب ٢٦٪ فى الأشهر الستة الأولى ليصل إلى ٤١ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٢,٥ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٢٤.

وقفزت قاعدة عملاء البنك بنسبة ٢٢٪ لتصل إلى حوالى ١٠٦ ألف عميل بنهاية يونيو ٢٠٢٥، ارتفاعًا من حوالى ٨٦ ألف عميل فى نهاية ٢٠٢٤.

بينما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٢٪ فى الفترة نفسها لتصل إلى ٧٦,٢ مليار جنيه، ارتفاعًا من ٦٨ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٢٤.

سيناريوهان للتخارج من تمويل الأفراد..

محافظ عملاء «إتش إس بى سى مصر» للبيع

كتبت- منال عمر:

أعلنت مجموعة بنك HSBC أنها تدرس التخارج من تمويل التجزئة المصرفية للأفراد بوحدتها فى مصر مع الإبقاء على تمويل المؤسسات المالية والشركات بمصر دون تغيير.

ويعنى ذلك أن «إتش إس بى سي» لن يكون مهتمًا بتمويل العملاء من الأفـراد وسيكتفى فقط بتمويل الشركات، ليس فى مصر مثل خطة عمله فى عدد من الدول الأخرى.

ويأتى ذلك فى أعقاب إعلان مجموعة HSBC فى وقت سابق من هذا العام عن مراجعة استراتيجية مماثلة لأعمالها فى وحدات الخدمات المصرفية للأفراد فى كل من أستراليا وإندونيسيا وسريلانكا وبنغلاديش، وكذلك قرارها ببيع أعمال الخدمات المصرفية للأفراد للبنك فى البحرين.

ويقدم بنك إتش إس بى سى مصر، الذى يعمل تحت رخصة شركة مساهمة مصرية، خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار فى مصر والخارج من خلال ٤٦ فرعًا وعدد ٧ وحدات بنكية صغيرة، ويوظف ١٥٧٠ موظفًا فى تاريخ الميزانية.

مصير العملاء الأفراد

سيكون أمام العملاء سيناريوهان فى حال موافقة بنك «إتش إس بى سي» على الخروج من تمويل الأفراد فى مصر، حيث تضم محفظة التجزئة المصرفية العملاء الأفراد، سواء أصحاب الحسابات المصرفية أو الودائع، وكذلك القروض الاستهلاكية مثل القرض الشخصى والسيارات والسلع المعمرة وغير ذلك.

السيناريو الأول موافقة البنك على أحد العروض المقدمة من بعض البنوك العاملة بمصر والمهتمة بشراء محفظة الأفراد فى البنك، وفى هذه الحال سيتم تحويل حسابات العملاء بعد إخبارهم بالبنك المستفيد.

أما فى حال قرار البنك بتصفية المحفظة لعدم وجود عرض جيد مقدم من أحد البنوك بمصر، سيتم التواصل مع جميع العملاء لسحب أموالهم وتسوية القروض.

وخطوة التصفية من بنك إتش إس بى سى لن تأتى إلا بعد التأكد من حصول جميع العملاء على حقوقهم المالية وفق تعليمات البنك المركزي.

ويعد البنك المركزى المصرى ضامنًا لكافة حقوق العملاء بالبنوك العاملة بمصر، ولن يوافق على إجراء أى تصفية أو بيع إلا بعد التأكد من حصول جميع العملاء على حقوقهم.

أهم أرقام بنك إتش إس بى سي

تأسس بنك إتش إس بى سى مصر شركة مساهمة مصرية - منشأة طبقًا لقانون الاستثمار بموجب قرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢، والذى نُشر فى جريدة الوقائع المصرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٨٢ فى جمهورية مصر العربية، ويقع المركز الرئيسى للبنك فى القاهرة.

وقد بدأ البنك مزاولة نشاطه المصرفى اعتبارًا من ١٥ ديسمبر ١٩٨٢، وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ تم شطب قيد أسهم البنك من جداول البورصة المصرية.

صافى أرباح البنك تراجعت بنحو ٦,٤٪ خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ إلى نحو ٩,٥٨ مليار جنيه مقابل نحو ١٠,٢٣ مليار جنيه بنفس الفترة من العام الماضي.

صافى الدخل من العائد ارتفع بنحو ١٢,٣٪ خلال النصف الأول من العام الحالى إلى نحو ١٧,٥٢ مليار جنيه مقابل نحو ١٥,٦ مليار جنيه بنفس الفترة من العام الماضي.

صافى الدخل من الأتعاب والعمولات ارتفع بنحو ١١,٧٪ خلال النصف الأول من العام الحالى إلى نحو ١,٤٢ مليار جنيه مقابل نحو ١,٢٧ مليار جنيه بنفس الفترة من العام الماضي.

إجمالى رصيد محفظة القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء ارتفع بنحو ٤,١٪ خلال النصف الأول من العام الحالى إلى نحو ٥٤,٦١٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ٥٢,٤٣٩ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

إجمالى رصيد ودائع العملاء بالبنك ارتفع بنحو ٥٪ خلال النصف الأول من العام الحالى إلى ٢٢١,٥٨ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ٢١١,١٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر الماضي.

إجمالى أصول البنك ارتفع بنحو ٦٪ خلال النصف الأول من العام الحالى إلى نحو ٣٠٠,٣٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ مقابل نحو ٢٨٣,٤٦ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

إتش إس بى سى على غرار سيتى بنك الأمريكى

بنك إتش إس بى سى ليس التجربة الوحيدة فى مصر، فقد أعلن سيتى بنك الأمريكي، الذى يمتلك وحدة مصرفية له فى مصر قبل ١٠ سنوات، بيع محفظة التجزئة المصرفية فى مصر للبنك التجارى الدولى CIB بعد منافسة مع عدد من البنوك الأخرى.

واكتفى سيتى بنك بتمويل الشركات والمؤسسات الكبرى فى مصر حتى إعداد هذا التقرير للنشر.

كما أن بنك ستاندرد تشارترد، الوافد الجديد على السوق المصري، اكتفى بتمويل الشركات والمؤسسات فى مصر دون الأفراد وفق خطة عمله.

وأكدت مجموعة HSBC مواصلة التركيز على دفع التدفقات التجارية والاستثمارية من وإلى مصر لدعم عملائها من الشركات والمؤسسات الدولية العاملة فى مصر وكذلك مساعدة عملائها من الشركات والمؤسسات المحلية فى مصر فى تحقيق طموحاتهم فى النمو على المستوى الدولي.

وستواصل مجموعة HSBC التركيز على دفع التدفقات التجارية والاستثمارية من وإلى مصر لدعم عملائها من الشركات والمؤسسات الدولية العاملة فى مصر وكذلك مساعدة عملائها من الشركات والمؤسسات المحلية فى مصر فى تحقيق طموحاتهم فى النمو على المستوى الدولي.

لأول مرة فى مصر..

إتاحة بطاقات CIB Visa Business للشركات عبر Apple Pay

أعلن البنك التجارى الدولى – مصر (CIB) – أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، عن كونه الأول فى إدخال خدمة Apple Pay إلى سوق الشركات المتوسطة والصغيرة فى مصر لعملاء بطاقات CIB Visa Business حيث هذه المبادرة كخطوة رائدة لتعزيز التحول الرقمى وتقديم حلول دفع مبتكرة آمنة وسريعة تناسب احتياجات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتوفر خدمة Apple Pay لعملاء CIB من حاملى بطاقات Visa Business تجربة دفع متكاملة سواء فى المتاجر أو داخل التطبيقات أو عبر الإنترنت. وفق بيان للبنك اليوم.

وكذلك إتمام عملية دفع لاتلامسية عند التجار يقوم العملاء بالضغط على الزر الجانبى مرتين ثم وضع جهاز ال iPhone أوApple Watch الخاص بهم بالقرب من نقاط الدفع لإتمام معاملات الشراء بكل أمان، حيث تتم المصادقة عليها باستخدام تقنية التعرّف على الوجه (Face ID)، أو البصمة (Touch ID) أو عن طريق ادخال رمز المرور الخاص بالجهاز، بالإضافة الى رمز الأمان لمرة واحدة.

ويمكن للعملاء استخدام خدمة Apple Pay على iPhone وiPad وأجهزة Mac للقيام بعمليات الشراء بكل سرعة وسهولة عبر التطبيقات الذكية أو مواقع الويب الداعمة للتجار دون الحاجة إلى إنشاء حسابات أو إدخال معلومات البطاقة والشحن والفواتير فى كل مرة.

وتتميز خدمة «Apple Pay» بأعلى درجات الخصوصية والأمان، حيث لا يتم تخزين أرقام البطاقات الفعلية على الجهاز أو على خدمات «Apple»، بل يتم تعيين رقم فريد لحساب الجهاز وتشفيره وتخزينه بشكل آمن فى «Secure Element»، وهى شريحة معتمدة مصممة وفق أعلى معايير الصناعة ومهيأة لتخزين معلومات الدفع على الجهاز بكل بأمان.

ويمكن تفعيل خدمة «Apple Pay» من خلال جهاز ال iPhone من خلال فتح تطبيق «Wallet»، والضغط على إشارة « + «، ثم متابعة باقى الخطوات لإضافة بطاقات الائتمان أو الخصم المباشر. بعد إضافة البطاقات على أى من أجهزة iPhone أو Apple Watch أو iPad أوMac، يستطيع العملاء استخدام الخدمة على الجهاز المحدد، فضلاً عن الاستفادة من جميع المكافآت والمزايا التى تقدمها بطاقات CIB.

وفى هذا السياق، صرح هانى الديب، رئيس قطاعات ومنتجات وعلاقات ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك التجارى الدولي: «فى ظل تحديات المشهد الاقتصادى وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية وجهود الحكومة نحو التحول إلى مجتمع غير نقدى من خلال حلول رقمية آمنة، نفخر بأن نكون السباقين فى تقديم Apple Pay لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. تمنح هذه الخطوة عملاءنا أدوات دفع آمنة وسهلة الاستخدام تساعدهم على تسريع تعاملاتهم اليومية وتطوير أعمالهم.»

وتهدف المبادرة إلى تيسير العمليات اليومية لروّاد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل المدفوعات التجارية، دعم عمليات الشراء الإلكترونية، وتيسير إدارة النفقات التشغيلية بشكل أكثر أمانًا وكفاءة. يعكس هذا الإطلاق التزام CIB المستمر بدعم هذا القطاع الحيوى للمساهمة فى نموه وقدرته التنافسية داخل السوق المحلي.

لتمويل «سولانا ويست»..

«الأهلى المصرى» يقرض «أورا ديفلوبرز إيجيبت» 3 مليارات جنيه

أعلن البنك الأهلى المصرى توقيع اتفاقية تمويل لشركة أوراديفلوبرز إيجيبت بقيمة تصل إلى ٣ مليارات جنيه للمساهمة فى تمويل جزء من التكلفة الاستثمارية الخاصة بتطوير مشروع «سولانا ويست»، أحد أبرز مشروعات الشركة فى غرب القاهرة.

ويأتى هذا التعاون، وفقا لبيان البنك اليوم، فى إطار الشراكة المستمرة بين مؤسسات القطاع المصرفى والشركات العقارية الكبرى لدعم التنمية العمرانية فى مصر، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة لإنشاء مجتمعات سكنية متكاملة توفّر أسلوب حياة عصريًا.

ويعد مشروع «سولانا ويست» أكثر من مجرد مجتمع سكني، إذ يعيد تعريف أسلوب المعيشة الحديثة من خلال فكرته «Life in Contrasts»فى قلب زايد الجديدة.

يمتد المشروع على مساحة ٣١٦ فدانًا ويضم وحدات بتصميمات عصرية ومساحات متنوعة تلبى مختلف الاحتياجات يتمتع المشروع بموقع استراتيجى فى غرب القاهرة، على بعد دقائق من وصلة دهشور ومحور ٢٦ يوليو وميدان جهينه، مما يجعله وجهة مثالية للعيش المتكامل فى منطقة تنبض بالحياة.

وقال صرح محمد الأتربي، الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، أن التمويل يهدف إلى توفير التمويل اللازم لشركة أورا ديفلوبرز إيجيبت لتسريع وتيرة الأعمال الإنشائية للمشروع، بما يساهم فى دور الدولة فى دعم التوسع العمراني، خاصة فى المناطق والمدن الجديدة، مع توفير بنية تحتية قوية وكافة التسهيلات التى يحتاجها قاطنو تلك المناطق، بما يقلل من ضغط الكثافة السكانية فى المناطق الأكثر ازدحامًا فى المدن الكبرى.

وأضاف أن هذا التمويل يؤكد حرص البنك الأهلى المصرى على توفير التمويلات اللازمة للمشروعات فى شتى المجالات الحيوية، ومنها دعم مشروعات القطاع الخاص العقاري، وبما ينعكس إيجابيًا على معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيث يعد ترتيب ذلك التمويل تأكيدًا على نجاح البنك الأهلى المصرى فى القيام بدوره الرائد للمشاركة الفعالة فى تلك المشروعات وما يستلزمها من أنشطة اقتصادية مكملة، بما يسهم فى توفير مزيد من فرص العمل، خاصة للشباب.

وأعـرب المهـندس نجيب سـاويـرس، رئيس مجلس إدارة مجموعة أورا ديفلوبرز، عن اعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلى المصري، قائلًا: «تؤكد هذه الشراكة على الأهمية الحيوية للتعاون بين القطاع المصرفى والقطـاع العـقارى لضمان استمرارية التنمية العمرانية بالجودة المطلوبة».

وأضـاف «نحن فخورون بهذه الثقة المتبادلة بين مؤسسات التمويل الوطنية وأوراديفلوبرز كطرف موثوق بـه، حيث يمثّل تمويل مشروع سولانا هو خطوة قوية ليس فقط نحو تحقيق رؤيتنا فى تقديم مجتمعات متكاملة، بل ودعم خطط الدولة للتوسع العمرانى غرب القاهرة وتحقيق نتائج إيجابية فى السوق العقاري».

50 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية لبنك «قناة السويس»

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية «IFC» اليـوم تـقـديم حـزمـة تـمـويـلـيـة لـبـنـك قـنـاة السـويـس بقيمة ٥٠ مليون دولار لإعـادة إقـراضـهـا لـلـشـركـات الـصـغـيـرة والـمـتـوسـطـة ومـتـنـاهـيـة الـصـغـر فـى مـصـرفـى مـصـر.

وبحسب بيان المؤسسة- أحد أذرع البنك الدولى لتمويل القطاع الخاص- اليوم، فإن ٢٥٪ من قيمة القرض مخصصة للشركات المـمـلـوكـة لـلـنـسـاء، والـتـى تُـشـكـل ٢٠٪ من سوق الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر، إلا أنها تعانى من فجوة تمويلية كبيرة.

فى حين تُعدّ المشروعات متناهية الصغر والـصـغـيـرة والـمـتـوسـطـة مـحـركـات أسـاسـيـة لـلـتـوظـيـف والـنـمـو الـشـامـل فـى مـصـر، حيث تُساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالى للبلاد وتوظّف ما يقرب من ٤٠٪ من القوى العاملة، إلا أنها تواجه قيودًا تمويلية كبيرة، مما يحدّ من إمكانات نموها ويعرقل مساهماتها الاقتصادية الكاملة.

قال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك قناة السويس مصر: «تُمثّل هذه الاتفاقية خطوةً مهمةً فى مسيرة البنك نحو التحوّل الأخضر».

وأضاف: «لم يعد الالتزام بالمعايير البيئية الحديثة خيارًا، بل ضرورةً مُلحّةً لجميع المؤسسات العاملة فى الأسواق المصرية والإقليمية».

وقال إثيوبيس تافارا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لأفريقيا: «من خلال شراكتنا مع بنك قناة السويس، توسّع مؤسسة التمويل الدولية نطاق إقراضها للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومُساعدةً آلاف رواد الأعمال المصريين على تنمية أعمالهم».

بقرض قيمته مليار جنيه..

«البنك الأهلى» يقود تحالفًا لتمويل مشروع «بى أر إى جروب» بالقاهرة الجديدة

أعلنت شركة مشارق للاستثمار العقاري، التابعة لشركة بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية – بى آر إى جروب، اقتراض مليار جنيه من تحالف بنكى بقيادة البنك الأهلى المصرى وذلك لإنشاء المرحلة الأولى من مشروع تجاري وإدارى بالقاهرة الجديدة تحت اسم (Zag East).

المشروع يقع على شارع التسعين الجنوبى مباشرة بالقرب من جميع المناطق الحيوية فى خطوة تعكس الثقة المتزايدة فى قطاع التطوير العـقـارى المـصـري، ويـقـدم المـشـروع تصميمًا معماريًا مبتكرًا مع تنوع فى المساحات، لتوفير حلول مرنة تناسب مختلف الأنشطة التجارية والإدارية، من الشركات الناشئة إلى العلامات التجارية الكبرى.

وقال محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، إن هذا المشروع سيشكل إضافة نوعية لمنطقة القاهرة الجديدة، وسيساهم فى تعزيز البنية التحتية التجارية والإدارية بالمنطقة، يعكس حجم التمويل وشروطه التنافسية ثقتنا الكبيرة فى الفريق الإدارى لشركة مشارق وفى جدوى المشروع الاقتصادية.

وقـال وليد زكـي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية «بى آر إى جروب»، إن مشروع Zag East وهـو المكون الإدارى والتـجـارى لمشروع Ivoire East والذى يمتاز بأحدث التصميمات المعمارية وبموقعه الاستراتيجى يأتى كخطوة بـارزة فى مسيرة المجموعة التطويرية، بوصفه مشروعًا عصريًا متكاملاً يثرى مشهد الأعمال فى القاهرة الجديـدة، ويُسهم فى توفير بيئة راقية تعزز النشاط التجارى والإداري، وتدعم توجه الدولة نحو تنمية عمرانية مستدامة تواكب طموحات المستقبل.

وقالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى إن هذا التمويل المشترك يعد نـمـوذجـاً لـلـتـعـاون المـثـمـر بـين المؤسـسـات المصرفية الرائدة فى السوق المصرية، مشيدة بفرق العمل مع بنك التنمية الصناعية وبنك أبو ظبى التجارى لتصميم هيكل تمويلى متكامل يلبى احتياجات المشروع ويوفر ضمانات كافية لجميع الأطراف.

وأكدت التركى أن هذه الصفقة تبرهن على قدرة القطاع المصرفى المصرى على توفير حلول تمويلية مبتكرة للمشروعات الكبرى، وتعكس الدور المحورى الذى يلعبه البنك الأهلى المصرى فى تنشيط سوق التمويلات المشتركة وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع العقاري.

وقال شريف رياض، رئيس الشركات الكبرى والـقـروض المشتركة التنفيذى بالبنك الأهلى المصرى إن البنك يتولى دور الـريـادة فى هذا التمويل بحصة تبلغ ٣٦,٨٤٪ بقيمة ٣٥٠ مليون جنيه، حيث يعمل كوكيل التمويل ووكيل الضمان وبـنـك المـسـتـنـدات وبـنـك الـحـسـابـات ومـسـوق التمويل.

كـمـا يـشـارك فـى الـتـحـالـف بـنـك التـنـمـيـة الصناعية بحصة ٣١,٥٨٪ بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه كبنك حساب استهلاك خدمة الدين، إلى جانب بنك أبو ظبى التجارى بحصة مماثلة بقيمة ٣٠٠ مليون جنيه.

وأضاف رياض أن مدة التمويل تمتد لثمانى سنوات تبدأ من تاريخ الإقفال المالي، بفترة إتاحة مدتها ٣٠ شهراً وفترة سماح تمتد لـ ٣٦ شهراً، مما يوفر المرونة اللازمة لتنفيذ المشروع وفق أعلى معايير الجودة.

«التجارى الدولى» يضاعف أرباحه فى الربع الثالث من 2025

أظهرت الأرقام المالية للبنك التجارى الدولى «CIB» أكبر بنك بالقطاع الخـاص فى مصر، مضاعفة صافى أرباحه خلال الربع الثالث من العام الحالى (يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٥) إلى نحو ٢٨,٧٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤,٨ مليار جنيه بنفس الفترة من العام الماضي.

وأوضح البنك أن صافى أرباحه خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى قفزت بنحو ٤٦,٦٪ على أساس سنوي- يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٥- إلى نحو ٦٢,١ مليار جنيه.

وبحسب بيانات البنك، فإن نمو صافى الأرباح فى الربع الأول من العام الحالى جاء بدعم تحرير مخصصات مخاطر الائتمان بنحو ٧,٦ مليار جنيه مقابل تكوين مخصصات بنحو ١,٧ مليار جنيه فى نفس الفترة من العام الماضى وهو ما يعنى دخول المخصصات المحررة فى ربحية البنك.

وارتفع صافى الدخل من العائد بنحو ١٩,٧٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى على أساس سنوى إلى نحو ٧٨,٦٥ مليار جنيه.

ونما صافى الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل نحو ٢٢٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى على أساس سنوى إلى نحو ٦,٣٨ مليار جنيه.

بحسب البيانات المالية، فإن البنك التجارى الدولى سدد ضرائب للخزانة العامة للدولة بنحو ٢١,١٩ مليار جنيه خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي.

وارتفع رصيد قروض وتسهيلات العملاء بنحو ٣٢,٦٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى إلى نحو ٤٥٥,٧٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

وزاد رصيد ودائع العملاء بنحو ٧,٦٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى لتتخطى نحو تريليون جنيه لأول مرة بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

وارتفع إجمالى أصول البنك بنحو ١١,٥٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالى لتتخطى نحو ١,٣٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي، وفقا للقوائم المالية للبنك.

فرصة لترويج تصدير العقار المصرى..

«المتحف الكبير» يعيد رسم الخريطة العقارية بمصر

كتبت صفاء أرناؤوط وأدهم عبدالفتاح

شهدت مصر مطلع شهر نوفمبر حدثًا عالميًا غير مسبوق تمثّل فى الافتتاح الرسمى للمتحف المصرى الكبير، الذى يُعد أحد أكبر وأهم المتاحف الأثرية فى العالم، ليشكل بذلك صرحًا حضاريًا وثقافيًا جديدًا يعكس عظمة التاريخ المصرى وقدرته على مواكبة التطور الحديث.

وأكد عدد من المطورين العقاريين أن افتتاح المتحف المصرى الكبير يمثل نقلة حضارية واستثمارية تعزز من مكانة مصر على المستويين العقارى والسياحي، وتفتح آفاقًا واسعة لجذب الاستثمارات المحلية والعالمية فى مختلف القطاعات.

نقطة تحول فى مسار التنمية العقارية والسياحية

أكد المهندس محمد البستاني، رئيس جمعية المطورين العقاريين ورئيس مجلس إدارة شركة البستانى للتنمية العقارية والسياحية، أن افتتاح المتحف المصرى الكبير يُعد حدثًا عالميًا استثنائيًا يجسد رؤية الدولة فى تحويل منطقة الأهرامات إلى وجهة سياحية عالمية بمعايير حديثة تجمع بين الأصالة والتطور.

وأوضح البستانى أن المتحف لن يكون مجرد صرح ثقافي، بل بوابة اقتصادية جديدة تعيد رسم خريطة الاستثمار العقارى فى غرب القاهرة، مشيرًا إلى أن المنطقة المحيطة بالمتحف ستشهد طفرة فى الطلب على المشروعات السكنية والفندقية والتجارية، خاصة مع تطوير البنية التحتية وشبكات الطرق والنقل التى تربط المنطقة بالعاصمة الإدارية وباقى أنحاء الجمهورية.

وأضاف أن القطاع العقارى سيكون من أكثر القطاعات استفادة من هذا الحدث، مع توجه المستثمرين نحو إنشاء فنادق ومراكز تجارية ومشروعات خدمية وسياحية لتلبية احتياجات الزوار من مختلف دول العالم.

وأشار البستانى إلى أن افتتاح المتحف يُعزز من رؤية القيادة السياسية لدعم السياحة المستدامة وتنمية المناطق الواعدة، مؤكدًا أن الجهود الحكومية فى تحسين الخدمات والمرافق المحيطة بالمتحف خلقت بيئة استثمارية جاذبة.

وأكد البستانى أن المتحف المصرى الكبير سيكون نقطة تحول فى مسار التنمية العقارية والسياحية، وفرصة لترويج فكرة تصدير العقار المصرى عالميًا، مؤكدًا أن مصر تمتلك مقومات تنافسية قوية تجعلها وجهة مميزة للاستثمار العقارى فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

محمد البستاني

إنجاز وطنى يجسد رؤية مصر للمستقبل

وأعرب المهندس محمد مطاوع، الرئيس المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة MG Developments، عن فخره بالافتتاح العالمى للمتحف المصرى الكبير، مؤكدًا أن هذا الصرح العملاق يجسد مكانة مصر التاريخية والحضارية كصاحبة أعظم حضارة عرفها التاريخ الإنساني.

محمد مطاوع

وأوضح مطاوع أن الافتتاح يُعد أحد أهم الإنجازات الثقافية والحضارية فى التاريخ الحديث، ويؤكد قدرة الدولة على الجمع بين أصالة الماضى وروح الحاضر، مشيرًا إلى أن المتحف سيسهم فى تعزيز مكانة مصر السياحية والاستثمارية عالميًا.

فادى عبد الله

وأضاف أن المتحف يمثل خطوة استراتيجية ضمن رؤية الدولة لربط التنمية الثقافية بالاستثمار السياحى والتنظيمي، بما يدعم قطاع السياحة ويحفز الاستثمارات فى مجالات الضيافة، والخدمات الترفيهية، والصناعات الإبداعية، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأكد مطاوع أن شركته تؤمن بأن النهضة الاقتصادية لا تنفصل عن النهضة الثقافية، مشيرًا إلى أن الحفاظ على التراث هو استثمار فى المستقبل، وأن الشركة تعمل على تحقيق التكامل بين التنمية المستدامة والإدارة الفندقية المتكاملة لرفع القيمة الاستثمارية للمشروعات.

وأكد أن MG Developments تواصل دعمها للمبادرات الوطنية التى تعزز الهوية المصرية وتُسهم فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بما يعظم من القيمة الاستثمارية لمصر على الساحة العالمية.

إعادة تشكيل قطاع السياحة والضيافة

أكد المهندس فادى عبد الله، الرئيس التنفيذى لشركة أوربن لينز الكويتية، أن المتحف المصرى الكبير يعيد تشكيل قطاع السياحة والضيافة فى مصر، خاصة منطقة غرب القاهرة، باعتباره يساهم فى زيادة الوافدين لمصر بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ خلال عام واحد فقط، من الافتتاح.

وأشاد عبد الله بالتنظيم الجديد لحفل افتتاح المتحف المصرى الكبير الذى مثل حدثًا عالميًا استثنائيًا جسّد عظمةَ الحضارة المصرية القديمة، وعكس فى الوقت ذاته قوةَ الدولة المصرية الحديثة تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، التى استطاعت تحويل الحلم إلى إنجاز حضارى يفخر به العالم أجمع، مضيفًا أن هذا الحدث التاريخى يمثل انطلاقة جديدة للسياحة المصرية، وسيُحدث نقلةً نوعيةً فى حجم تدفقات الزائرين خلال السنوات المقبلة.

وأشار إلى أن افتتاح المتحف يرفع الطلب على قطاع الفندقة والغرف الفندقية بمصر ما يتطلب ضخ استثمارات كبيرة بهذا المجال، لتحقيق المستهدفات الرامية لرفع عدد الغرف الفندقية من حوالى ٢٥٠ ألف وحدة تم إنشاؤها على مدار سنوات عديدة، لما يزيد عن ٥٠٠ ألف غرفة بحلول عام ٢٠٢٩ .

ولفت إلى أن المتحف يمثل حجر الزاوية فى تحقيق مستهدفات الدوية المصرية لجذب ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠، مشيدا فى الوقت ذاته بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى الجارى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، التى تتضمن زيادة استثمارات قطاع السياحة والآثار إلى نحو ١١٦,٢ مليار جنيه، مُقابل ٧٢,٤ مليار جنيه استثمارات فى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بنسبة نمو ٦٠,٥٪.

لفت إلى أن «أوربن لينز» تخدم جهود الدولة المصرية فى هذا الصدد، إذ تركز على دعم قطاع الضيافة فى مصر، وضخت استثمارات (بقيمة ٤ مليارات جنيه)، لإنشاء فندقين فى العاصمة الإدارية الجديدة والتجمع الخامس، بالشراكة مع مجموعة فنادق IHG التى تحتل المرتبة الثانية عالميًا فى قائمة أكبر مجموعة من الفنادق الفاخرة وأماكن الإقامة الحديثة

مع اقتراب تشغيل المونوريل ونقل الوزارات بالكامل..

انطلاقة استثمارية جديدة فى العاصمة الإدارية

كتب- أدهم عبدالفتاح:

شهدت السوق العقارية المصرية خلال الفترة الأخيرة حالة من التوازن النسبى بين عدد من المناطق الحيوية، حيث برز توجه واضح من المطورين والمستثمرين نحو الساحل الشمالى وغرب القاهرة، بالتزامن مع تباطؤ مؤقت فى وتيرة النشاط داخل العاصمة الإدارية الجديدة، وفقًا لما أكده عدد من المطورين والخبراء العقاريين.

وأكد أحمد السيد، رئيس شركة جولدن فيو للتطوير العقاري، أن الفترة الحالية تشهد تنوعًا استثماريًا غير مسبوق بفضل توجهات الحكومة نحو دعم القطاعات الإنتاجية والتوسع فى مشروعات البنية التحتية، وهو ما انعكس إيجابًا على بيئة الاستثمار فى العاصمة الإدارية.

وأوضح أن العاصمة الإدارية تمر بمرحلة تأهب استعدادًا لمرحلة الانطلاق الكبرى، متوقعًا أن تشهد المدينة عودة قوية للاستثمارات مع اكتمال تشغيل المقار الحكومية والوزارات خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الحكومة نجحت فى خلق بيئة استثمارية جاذبة من خلال تسهيل الإجراءات وتطوير الخدمات الذكية والبنية التحتية المتكاملة، مؤكدًا أن العاصمة أصبحت واجهة حضارية واقتصادية جديدة لمصر تعكس رؤية الدولة نحو التنمية المستدامة.

ولفت السيد إلى أن الساحل الشمالى وغرب القاهرة يشهدان حاليًا إقبالًا كبيرًا من المطورين، خاصة بعد إعلان مشروع رأس الحكمة الذى أعاد الزخم الاستثمارى لمنطقة الساحل الشمالى بأكملها، موضحًا أن طبيعة العملاء فى تلك المناطق تختلف عن عملاء العاصمة الإدارية من حيث الغرض الاستثمارى وطبيعة الاستخدام.

وقال على مرسي، استشارى التسويق العقاري، إن سوق العاصمة الإدارية شهد خلال الفترة الماضية حالة من الهدوء النسبى بعد فترة من الزخم الكبير فى الطرح والتنفيذ، معتبرًا أن هذا الهدوء يعد مرحلة طبيعية فى دورة السوق العقارية.

وأشار مرسى إلى أن مناطق مثل التجمع الخامس ومدينة السادس من أكتوبر شهدت مؤخرًا نشاطًا ملحوظًا انعكس جزئيًا على السوق داخل العاصمة، مؤكدًا أن تشغيل مشروع المونوريل الذى سيربط العاصمة الإدارية بالقاهرة الكبرى سيكون نقطة تحول مهمة فى تحريك السوق ورفع معدلات الطلب على العقارات بها.

وأضاف أن المشروع سيُسهم فى تسهيل الوصول إلى العاصمة، وجذب مزيد من السكان والمستثمرين، متوقعًا أن يشهد العام المقبل دفعة قوية فى المبيعات والاستثمارات الجديدة داخل المدينة.

وأوضح إسلام رجب، خبير التطوير العقاري، أن الفترة الحالية تشهد تباطؤًا نسبيًا فى الاستثمار داخل العاصمة، إلا أن المؤشرات تؤكد ارتفاع معدلات الإقبال مع بداية العام الجديد، خصوصًا مع استقرار الأوضاع الاقتصادية وتنامى الثقة فى السوق العقارية.

وأكد رجب أن عميل العاصمة الإدارية يختلف تمامًا عن عميل الساحل الشمالى من حيث الأهداف والقدرة الشرائية، فالأول يبحث عن الاستقرار والإقامة الدائمة، بينما الثانى يركز على الاستثمار الترفيهى والعائد الموسمي.

وأوضح أنه مع استمرار الحكومة فى استكمال المشروعات الكبرى والبنية التحتية بالعاصمة الإدارية، إلى جانب اقتراب تشغيل المونوريل ونقل الوزارات بالكامل، يبدو أن الهدوء الحالى ما هو إلا مرحلة انتقالية تسبق انطلاقة جديدة فى دورة النشاط العقارى بالعاصمة، لتظل واحدة من أهم ركائز التنمية العمرانية فى مصر الحديثة.

فرص استثمارية متميزة من «الإسكان» فى العبور الجديدة

أعلن المهندس شريف الشربينى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن طرح مجموعة من الفرص الاستثمارية المتميزة بمدينة العبور الجديدة عبر الموقع الإلكترونى لبوابة خدمات المستثمرين التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وذلك فى إطار تكثيف طرح الأراضى الاستثمارية بالمدن الجديدة، ودعم مسيرة التنمية الشاملة والتوسع العمراني.

وأضاف المهندس شريف الشربيني، أن التقديم يتم إلكترونيًا عبر موقع بوابة خدمات المستثمرين للاطلاع على التفاصيل الكاملة وشروط الطرح والتقديم من خلال الرابط التالى https://assign.newcities.gov.eg حتى يوم ١٥ نوفمبر الجاري، فى إطار توجه الدولة نحو التحول الرقمى وتبسيط الإجراءات وتيسير الخدمات على المستثمرين دون الحاجة للتعامل الورقى المباشر.

وأكد المهندس شريف الشربيني، ضرورة توسيع قاعدة الأنشطة الاستثمارية والخدمية، وتوفير مزيد من الخدمات التعليمية والتجارية والإدارية والطبية، بما يعزز من مكانة المدن الجديدة، ويدعم توجه الدولة نحو جذب الاستثمارات الجادة التى تسهم فى دفع عجلة التنمية وتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة.

وأوضح المهندس محمود مراد، رئيس جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة، أن الطرح الجديد يشمل مجموعة من الأراضى الاستثمارية المميزة على النحو التالي: قطعة أرض رقم (٣٨) – منطقة الخدمات الإقليمية – بمساحة ٦٣,٧٣٢م² – نشاط تعليمى (جامعة) – بطريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي، وقطعة أرض رقم (آ٦) – بمساحة ٨,٩٢٨م² – نشاط تجارى – بطريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي، وقطعة أرض رقم (آ٥٠) – بمساحة ٨,٠٥٥م² – نشاط تجارى إدارى – بطريق القاهرة/الإسماعيلية الصحراوي، وقطعة أرض رقم (١٠٨) – بمساحة ١,٧١٦م² – نشاط تجارى إدارى – بالحى ٣٩، وقطعة أرض رقم (١٥٨) – بمساحة ١,٨٧٦م² – نشاط طبى – بالحى ٣٩.

على أكبر زيادة رأس مال فى تاريخ «المطورون العرب القابضة» بقيمة مليار جنيه

أعلنت شركة المطورون العرب القابضة، المسجلة بكود ARAB فى البورصة المصرية، عن موافقة مجلس الإدارة على زيادة رأس المال المصدر من ١,٣٩ مليار جنيه إلى ٢,٣٩ مليار جنيه، بزيادة قدرها مليار جنيه ، وذلك عبر دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب النقدى مع تداول حق الاكتتاب منفصلاً عن السهم الأصلي، وفقًا لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية.

تأتى هذه الخطوة فى إطار استراتيجية الشركة التوسعية الرامية إلى تعزيز المركز المالى وتمويل التوسعات الجديدة فى عدد من المشروعات قيد التنفيذ داخل وخارج القاهرة، مع التركيز على تسريع وتيرة الإنشاءات وتحقيق معدلات تسليم مرتفعة خلال الفترة المقبلة.

وتستهدف شركة المطورون العرب القابضة، زيادة رأس المال بعدد ١٠ مليارات سهم عادى بقيمة اسمية للسهم ٠,١٠ جنيه مصرى للسهم الواحد بالإضافة إلى مصاريف الإصدار بواقع ١٪ من القيمة الاسمية للسهم، ولكل سهم من أسهم الزيادة عن طريق دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب كل حسب نسبة مساهمته حيث تتم الزيادة نقدًا مع أعمال تداول حق الاكتتاب منفصلا عن السهم الأصلي.

وتخطط الشركة، لتوجيه الزيادة فى رأس المال، والتى تعد الأضخم فى تاريخ الشركة، لتمويل خطة التطوير والاستثمار التى تستهدف رفع كفاءة محفظة المشروعات وتعزيز المبيعات المستقبلية، بما يسهم فى تحقيق نمو مستدام فى الإيرادات وتحسين هوامش الربحية.

وقال الدكتور أيمن بن خليفة، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة المطورون العرب القابضة، إن قرار زيادة رأس المال يعكس الثقة الراسخة فى قوة سوق المال المصرى وقدرته على تمويل توسعات الشركات المقيدة ودعم خططها للنمو، وتهدف هذه الزيادة إلى تعزيز قدرة الشركة التمويلية واستغلال الفرص الواعدة فى السوق العقارى المصري، خاصة فى ظل الطلب القوى على المجتمعات السكنية المتكاملة ومشروعات المدن الجديدة.

وأضاف أن الزيادة الرأسمالية ستتيح للشركة توسيع نطاق مشروعاتها قيد التطوير، وزيادة معدلات التسليم بما ينعكس على نمو الإيرادات وتحسن هوامش الربحية، مشيرًا إلى أن الإدارة التنفيذية تعمل على تنفيذ خطة مالية متكاملة تضمن الاستخدام الأمثل لموارد الشركة وتعظيم العائد على حقوق المساهمين.

36.3 مليار جنيه مبيعات «مدينة مصر» خلال 9 أشهر

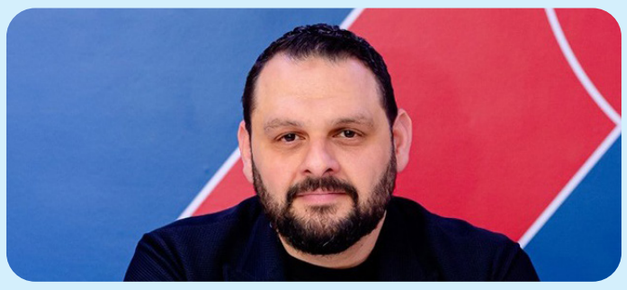

سجلت شركة مدينة مصر ، أداءً قويا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥، حيث وصلت قيمة المبيعات الجديدة للشركة إلى ٣٦,٣ مليار جنيه مصرى وحجوزات تجاوزت ٢ مليار جنيه.

وتعكس هذه الأرقام الأداء المتنامى للشركة ومتانة وضعها المالى ونجاح استراتيجيتها إلى تنمية محفظة أراضيها وتنوع مشروعاتها فى مناطق استراتيجية تحقق القيمة لعملائها وتتماشى مع رؤية الدولة المصرية للتنمية العمرانية ٢٠٣٠.

ومن جانبه، صرح المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر، قائلا: «فخور بالنتائج الإيجابية التى نحققها عاما بعد عام، وهى تعكس جهود وتفانى فريق العمل، وثقة عملائنا فى اسم مدينة مصر، لتصل قيمة المبيعات الجديدة للشركة إلى ٣٦,٣ مليار جنيه مصرى بمشروعات متنوعة لشركة مدينة مصر خلال ٩ أشهر.

وأضاف أن الشركة سجلت ارتفاعا ملحوظا فى معدل التسليمات تجاوز ١١٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتسعى مدينة مصر لتنمية محفظة الأراضى التى تمتلكها والتى تبلغ حوالى ١٢,٨ مليون متر مربع من خلال إنشاء مشاريع متكاملة ومستدامة شاملة وحدات سكنية وتجارية وادارية بالاضافة الى الاراضى المخصصة للخدمات التعليمية والرياضية والترفيهية وفقًا لأعلى معايير الكفاءة والجودة

بمشاركة أكثر من 500 عارض..

Cairo ICT 2025.. «الذكاء الاصطناعى فى كل مكان»

كتب: أسامة محمد

تستعد القاهرة لاحتضان أضخم حدث تكنولوجى فى الشرق الأوسط وأفريقيا، مع انطلاق النسخة التاسعة والعشرين من معرض ومؤتمر القاهرة الدولى للتكنولوجيا «Cairo ICT ٢٠٢٥»، خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ نوفمبر الجارى، تحت رعاية الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالشعار الذى يجسد روح المستقبل: «AI Everywhere – الذكاء الاصطناعى فى كل مكان»، وذلك بمركز مصر للمعارض الدولية بالقاهرة الجديدة، وبمشاركة أكثر من ٥٠٠ عارض، ونخبة من الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.

يجمع Cairo ICT ٢٠٢٥ تحت مظلته ٥ فعاليات متخصصة تشمل انعقاد الدورة الثانية عشر للمعرض والمؤتمر الدولى للمدفوعات الرقمية والشمول المالى PAFIX تحت رعاية البنك المركزى المصرى، والمعرض والمؤتمر الدولى للذكاء الاصطناعى ومراكز البيانات والحوسبة السحابية AIDC فى انعقاده الثانى تحت رعاية وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، بالإضافة إلى معرض ومؤتمر الشباب وتكنولوجيا الترفيه Connecta فى انعقاده الخامس، إلى جانب Innovation Arena للإبداع، وفعاليات Cyber Zone للأمن السيبرانى لأول مرة فى موقعين داخل المعرض.

ويشارك فى معرض Cairo ICT٢٠٢٥، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنك المركزى المصرى، والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالاتNTRA ، وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITEDA ، والبريد المصرى، والهيئة العربية للتصنيع، كما يشارك جهاز مستقبل مصر تحت لقب "ضيف الشرف" ليطرح رؤيته حول التحول الرقمى ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعى.

ويقدّم معرض Cairo ICT٢٠٢٥ فى نسخته الجديدة جلسات تفاعلية وعروضًا تطبيقية تواكب التطورات فى الذكاء الاصطناعى، وإنترنت الأشياء، وتقنيات الجيل الخامس، والأمن السيبرانى، والمدن الذكية، وتكنولوجيا التعليم بمشاركة جناح كامل لوزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى مجالات الحوسبة السحابية، والتكنولوجيا المالية، والتقنيات الخضراء، والهوية الرقمية eKYC.

وأكد أسامة كمال رئيس مجلس إدارة شركة تريد فيرز انترناشيونال، المنظمة لمعرض ومؤتمر Cairo ICT، أن النسخة التاسعة والعشرين من Cairo ICT٢٠٢٥ تجمع خبرات العقود الماضية وتواكب تطورات التكنولوجيا العالمية على كافة المستويات بما يشمل جميع القطاعات الأخرى التى باتت أكثر احتياجاً للتحول الرقمى والذكاء الاصطناعي، كما يواصل Cairo ICT رسم وصياغة المستقبل التكنولوجى فى مصر والشرق الأوسط وأفريقيا.

وأضاف أن المعرض ينطلق هذا العام تحت شعار الذكاء الاصطناعى فى كل مكان "AI Everywhere"، حيث إن الدور المحورى الذى يقوده معرض Cairo ICT فى قطاع الاتصالات على مدار نحو ٣ عقود لم يعد يقتصر على التأثير المباشر فى تنمية القطاع فحسب بل أصبح يمتد بتأثيره ودعمه إلى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى التى تشهد طفرات هائلة فى التحول الرقمى والدمج التكنولوجى لكافة عملياتها اعتماداً على الذكاء الاصطناعي، ومن ثم أصبح معرض Cairo ICT يقود نحو دعم وتحفيز الاقتصاد الحديث بالكامل.

وأعرب «أسامة كمال» عن سعادته بحصول معرض Cario ICT على جائزة المعرض الأكثر تأثيراً فى مجال التكنولوجيا والابتكار بالشرق الأوسط وأفريقيا، ضمن جوائز Global brand Awards العالمية وذلك للمرة الثانية فى تاريخه بعد فوزه الأول فى عام ٢٠٢٢، ويأتى هذا الفوز بدعم الشركاء ودعم الإعلام ودعم فخامة رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسى حتى أصبح معرض Cairo ICT هو الأكثر تأثيراً فى الشرق الأوسط وأفريقيا.

وينعقد معرض ومؤتمر Cario ICT٢٠٢٥ برعاية كل من شركة دل تكنولوجيز ومجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، و شركة WB Engineers+Consultants ، والبنك التجارى الدولى مصر CIB، وشركة هواوى، وشركة اورنج مصر، وشركة مصر للطيران، بالإضافة إلى رعاية إيجيبت تراست وماستر كارد، وشركة ميدار، وشركة فورتينت.

كما تضم قائمة الرعاة كل من شركة سيلزفورس، ومجموعة بنية، وشركة خزنة، والبنك الأهلى المصرى، والبنك العربى الأفريقى الدولى، وبنك الإسكندرية، ومجموعة شاكر، وشركة ICT Misr و IoT Misr، ونتورك انترناشيونال، وشركة Meinhardt .

يفتح آفاق عمل عالمية جديدة..

تحالف مصرى ألمانى لتأهيل الشباب فى تكنولوجيا ServiceNow

كتب: أسامة محمد

شهد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين معهد تكنولوجيا المعلومات (ITI) والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (GIZ) – مصر، وذلك بمشاركة عدد من الشركات العالمية الرائدة، من بينها كابجيمينى (Capgemini)، ومركز ديلويت للابتكار (Deloitte Innovation Hub)، وفودافون للحلول الذكية (Vodafone Intelligent Solutions – VOIS).

وتهدف المذكرة إلى إطلاق مبادرة وطنية لتأهيل الكوادر الشابة فى مجال تكنولوجيا ServiceNow، وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تنمية المهارات التقنية للشباب، وتأهيلهم للانخراط فى سوق العمل المحلى والعالمي، إلى جانب توفير فرص عمل للمتميزين من خريجى المبادرة.

ويُعد هذا البرنامج الأول من نوعه فى مصر الذى يقدم تدريبًا معتمدًا على تقنيات ServiceNow، وهى إحدى أبرز المنصات العالمية المتخصصة فى مجالات التحول الرقمى وإدارة الخدمات داخل المؤسسات، وتشمل تطبيقاتها مجالات متعددة مثل تكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية والعمليات التشغيلية.

وتتميز منصة ServiceNow بقدرتها على رفع كفاءة الأداء، وتسريع الإنجاز، وتقليل التكاليف، من خلال دمج الأنظمة المختلفة داخل بيئة رقمية موحدة، مما يسهم فى دعم جهود الدولة نحو التحول الرقمى وبناء قدرات بشرية مؤهلة للمستقبل.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن هذا التعاون يعكس التزام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتعزيز الشراكة مع المؤسسات الدولية والشركات العالمية الرائدة، بما يسهم فى بناء جيل جديد من الكفاءات المصرية القادرة على قيادة مشروعات التحول الرقمى فى مختلف القطاعات.

وتتعاون الجهات المشاركة لتنفيذ المبادرة من خلال تقديم تدريب عملى مباشر يعتمد على نموذج تكاملى للتدريب من أجل التشغيل، حيث يشارك القطاع الخاص ممثلاً فى شركات كابجيمينى، ومركز ديلويت للابتكار، وفودافون للحلول الذكية فى اختيار الكوادر الشابة من الخريجين المتميزين وتقديم الدعم الفنى والاستشارى لضمان توافق التدريب مع متطلبات السوقين المحلى والعالمى وتوفير فرص العمل للمتميزين من خريجى المبادرة فى هذه الشركات.

بينما تتولى (GIZ) مصر توفير الرخص الدولية والمحتوى التدريبى الرسمى لمنصة ServiceNow، ويقوم معهد تكنولوجيا المعلومات (ITI) بتصميم وتنفيذ البرامج التأهيلية المتخصصة وفق أحدث المناهج التقنية.

وأكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن هذا التعاون يجسد نموذجًا ناجحًا للشراكة بين القطاع الحكومى، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، فى ضوء رؤية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الهادفة إلى تمكين الشباب وبناء مجتمع رقمى مبتكر يعتمد على التكنولوجيا الحديثة؛ مضيفا أن تأهيل الشباب للالتحاق بسوق العمل المحلى والعالمى فى تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يمثل أحد أبرز أولويات عمل الوزارة، مشيرا إلى أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعد قطاع خدمى إنتاجى يسهم بفاعلية فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى وتوفير فرص عمل للشباب.

وأوضح الدكتور عمرو طلعت أن استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لبناء القدرات الرقمية تستهدف تنمية المهارات الرقمية لدى الشباب بما يعزز قدراتهم التنافسية على المستويين المحلى والدولى مع التركيز على توسيع قاعدة المهارات فى مختلف التخصصات التكنولوجية لتلبية متطلبات سوق العمل.

وأوضحت الدكتورة هبة صالح رئيس معهد تكنولوجيا المعلومات أهمية تعزيز دور شركاء الصناعة فى تنمية المهارات الرقمية بالشراكة مع المعهد من خلال برامج تدريبية مصممة لتلبية متطلبات سوق العمل من أجل تعزيز جاهزية الكفاءات المصرية للمنافسة عالميًا ، مؤكدة أن هذه الشراكة الاستراتيجية تستهدف سد الفجوة المهارية المتزايدة فى سوق العمل فى مجال التقنيات الحديثة، لا سيما مع الأهمية المتصاعدة لمنصة ServiceNow فى دعم التحول الرقمى، وذلك من خلال تمكين الشباب المصرى وتأهيلهم لفرص عمل نوعية فى مجالات التكنولوجيا المتقدمة، مما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمى للخدمات الرقمية ويدعم جهود الدولة فى بناء اقتصاد رقمى قائم على الكفاءات.

وقال هولجر إيلى مدير التعاون التنموى بالسفارة الألمانية فى القاهرة: "للتحول الرقمى فوائد عديدة لكل الفئات بما فيهم النساء والشباب والمجتمعات المهمشة. ومن خلال التعاون الإنمائى الألماني، نعمل مع شركائنا فى مصر لتحويل هذه الإمكانات إلى واقع ملموس، وجعل الاقتصاد الرقمى مرتكزًا على الإنسان شاملا جميع فئات المجتمع دون استثناء."

وقال المهندس حسام سيف الدين النائب التنفيذى للرئيس والرئيس التنفيذى لشركة كابجيمينى مصر "تفخر شركة كابجيمينى بدورها فى هذه المبادرة الوطنية التى تُجسّد نموذجًا رائدًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتمكين الشباب المصرى بالمهارات التقنية المطلوبة مثل تقنيات ServiceNow وبصفتها شركة عالمية رائدة فى مجال الاستشارات والخدمات التكنولوجية، نؤمن أن الاستثمار فى بناء القدرات الرقمية هو استثمار فى مستقبل أكثر ابتكارًا وشمولًا، ومن هذا المنطلق نشارك فى هذه الشراكة لإعداد جيل جديد من الكفاءات القادرة على قيادة مسيرة التحول الرقمى وتعزيز النمو الشامل فى مصر عبر التعليم القائم على التكنولوجيا ورعاية المواهب المستقبلية".

وأشاد المهندس أحمد سالم الرئيس التنفيذى للعمليات فى مركز ديلويت للابتكار (Deloitte Innovation Hub) بالجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص والمؤسسات التنموية فى صقل وتمكين القدرات التكنولوجية للشباب المصرى. مضيفا "فى مركز ديلويت للابتكار، نؤمن إيمانًا راسخًا بأن الشباب المصرى يمتلك إمكانات هائلة متى توفر له الدعم والتدريب اللازمين. إننا نعتمد عليهم لتحويل مصر إلى مركز تكنولوجى ورقمى رائد فى المنطقة." مضيفا "قد أطلقنا مركز الابتكار قبل عامين، ونفخر حتى الآن بوجود ٦٠٠ من أكفأ الشباب المصرى الذين يقدمون خدماتهم الاستشارية والحلول التكنولوجية للعملاء فى ما يقرب من ٨ مناطق جغرافية. إن إطلاق التدريب على منصة ServiceNow يتماشى مع هدفنا الوطنى ورؤية مصر ٢٠٣٠، ونأمل أن يستفيد منها الشباب المشارك فى المنصة للمساهمة الفعالة فى التنمية الاقتصادية الرقمية."

وقال المهندس تامر قنديل رئيس قطاع التكنولوجيا لشركة فودافون للحلول الذكية مصر أن توقيع هذا الاتفاق يمثل خطوة جديدة ومتميزة فى مسيرة التعاون المثمر والبنّاء بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومعهد تكنولوجيا المعلومات والشركة، بالتعاون الفعال مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى وعدد من شركاء الصناعة، مؤكدا أن الشركة تضع على رأس أولوياتها تطوير الكوادر المصرية المتميزة وتأهيلها للانضمام إلى سوق العمل، من خلال تزويدهم بالمهارات الفنية المتقدمة التى تواكب التطورات المتسارعة فى عالم التكنولوجيا؛ مضيفا أن هذا الاتفاق يأتى ليعكس هذا التوجه، حيث يركز على واحدة من أكثر التكنولوجيات طلبًا فى السوق المصرى، وهى منصة ServiceNow، التى تتطلب تدريبًا علميًا متخصصًا، تسعى الشركة للعمل جنبًا إلى جنب مع المعهد وشركاء الصناعة لتأهيل الكفاءات المصرية، بما يسهم فى جذب المزيد من العملاء والشركات للتعاون مع فودافون داخل السوق المصرى، وخلق فرص عمل نوعية للشباب فى مجالات التعهيد وتكنولوجيا المعلومات.

بالتعاون بين «إيتيدا» وشعبة الاقتصاد الرقمى..

34 شركة مصرية تشارك فى «ويب سامبت 2025» بالبرتغال

كتبت : سهر سامح

أعلنت الشعبة العامة للاقتصاد الرقمى والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية عن مشاركة 34 شركة مصرية من الشركات التكنولوجية الناشئة – ما بين شركات عارضة وأخرى زائرة – فى فعاليات مؤتمر ومعرض "ويب ساميت" (Web Summit 2025) المقرر انعقاده بمدينة لشبونة بالبرتغال خلال الفترة من 10 إلى 13 نوفمبر، أحد أكبر وأهم المؤتمرات العالمية فى مجال الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا.

وتأتى هذه المشاركة فى إطار التعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) والشعبة العامة للاقتصاد الرقمى والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية، وذلك للسنة السادسة على التوالى منذ انطلاق الجناح المصرى بالمعرض عام 2019، بهدف دعم الشركات الناشئة المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقال المهندس خليل حسن خليل، رئيس الشعبة العامة للاقتصاد الرقمى والتكنولوجيا، إن المشاركة المصرية فى هذا الحدث العالمى تُجسد المكانة المتنامية للشركات المصرية فى المشهد التكنولوجى الدولى ، مضيفًا أن المعرض يمثل منصة استراتيجية لعرض قصص النجاح المصرية فى مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وحلول الاستدامة الرقمية، والتحول الرقمي.

وأشار أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، إلى أن المشاركة المصرية تأتى فى إطار التزام الدولة بدعم الابتكار وريادة الأعمال وتوفير فرص للتعاون الدولى ، مشيدًا بالدور الحيوى الذى تلعبه "إيتيدا" والشعبة العامة للاقتصاد الرقمى فى تمكين الشركات المصرية من الوصول إلى أسواق جديدة، مؤكدًا أن "مثل هذه الفعاليات تُعزز الثقة العالمية فى قدرات الشباب المصرى الابتكارية والتقنية.

ويُعد Web Summit أحد أكبر الفعاليات التقنية فى العالم، إذ يجمع أكثر من 70 ألف مشارك من أكثر من 160 دولة، ويضم أكثر من 1000 متحدث من رواد الصناعة، لمناقشة مستقبل التكنولوجيا فى مجالات الذكاء الاصطناعي، الحوسبة، البنية التحتية الرقمية، السياسات التقنية، والاستدامة، كما يمثل منصة رئيسية للشركات الناشئة لاستعراض منتجاتها أمام المستثمرين العالميين والمشاركة فى مسابقات مثل PITCH.

الشركات المصرية العارضة فى ويب ساميت 2025 :

1. Intella
2. iSupply
3. CliniDo
4. Roboost
5. OMB Education
6. NowPay
7. ELGAMEYA for Information Technology
8. Glamera
9. VERO
10. QubX3D
11. HNDL Fleet Management
12. AI Studio
13. Scale by AI
14. Sportyano
15. GrowthLabs
16. Bekya Pay
17. Bekia Inc.
18. Skoolix
19. Jadeed Climate Tech
20. AgriCash
21. Sabika
22. Freelance Yard
23. Super Be
24. Furniture Hub

الشركات الزائرة المشاركة:

1. Tasmimak
2. MedSpark
3. Entreprenelle
4. Tatbeek for Digital Solutions
5. Metco for Engineering Works
6. KoCyber
7. AMS Engineering Service
8. CardoO
9. MOMKEN for Her
10. Gate CDS

واختتم المهندس خليل حسن خليل تصريحاته بالتأكيد على أن المشاركة المصرية هذا العام ستكون الأكبر والأكثر تأثيرًا منذ بدء التمثيل المصرى فى المؤتمر، إذ تمثل فرصة استثنائية لعرض قدرات الشركات المصرية على الابتكار التقنى والمنافسة فى الأسواق العالمية.

وأكد أن الجناح المصرى فى ويب ساميت 2025 سيعكس رؤية مصر فى دعم ريادة الأعمال الرقمية، وجعل الابتكار ركيزة أساسية للنمو الاقتصادى المستدام، بما يتماشى مع استراتيجية مصر الرقمية ورؤية الدولة 2030.

ماذا قالت وكالات الأنباء عن افتتاح «المتحف الكبير»؟..

العالم «يرفع القبعة» لأضخم مشروع ثقافى بالعصر الحديث

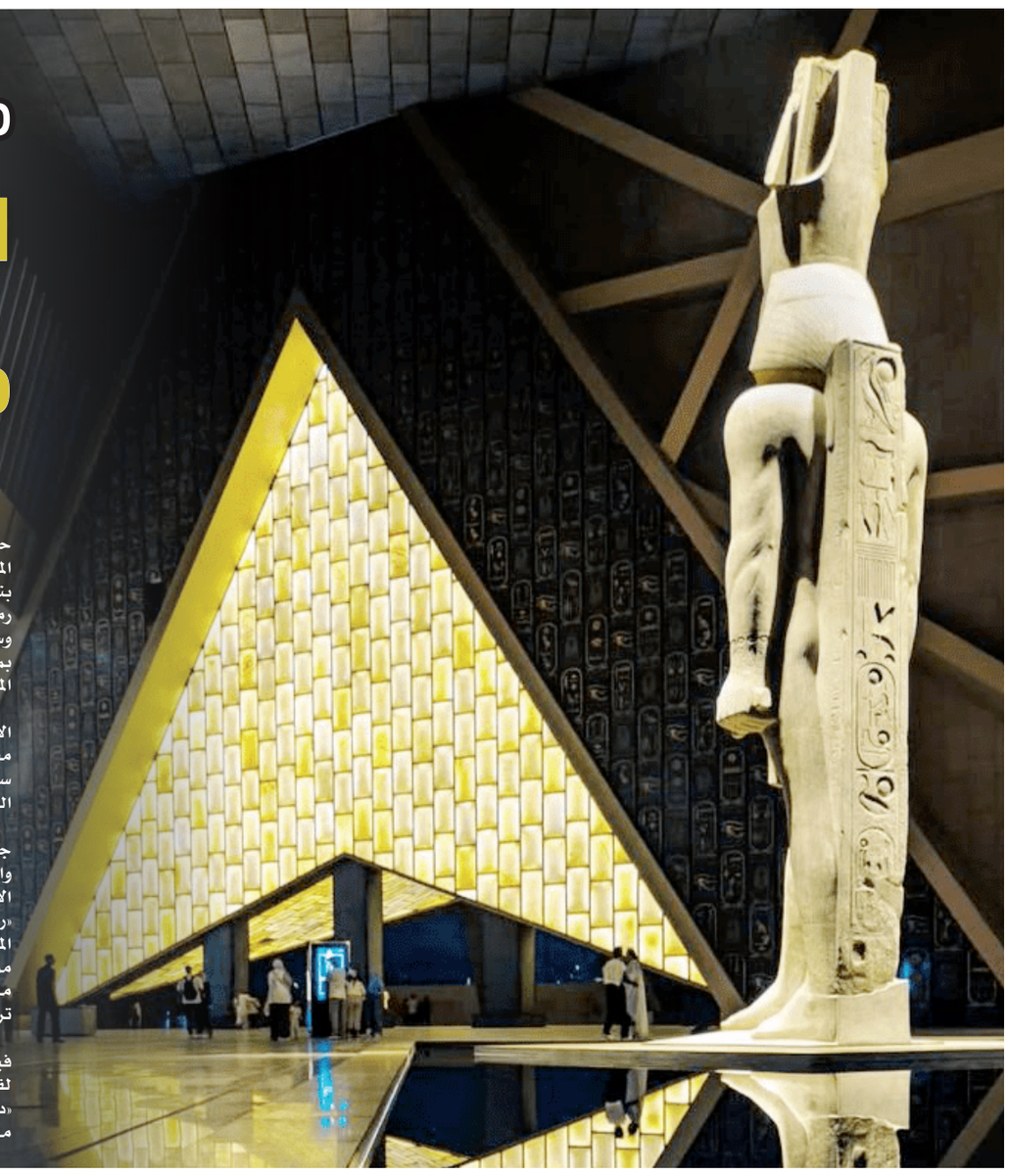

كتب- عبد الحى إبراهيم:

وقفت أنظار العالم على أرض محافظة الجيزة، حيث افتتحت مصر رسميًا المتحف المصرى الكبير المشروع الثقافى الأضخم فى تاريخها الحديث، بتكلفة تجاوزت المليار دولار، وبينما ارتفع تمثال الملك رمسيس الثاني، بارتفاعه الذى يبلغ أحد عشر مترًا وسط مدخل المتحف، بدا وكأنه يستقبل ضيوف العالم بملامحه الواثقة، فى لحظة تاريخية تؤكد على عراقة الماضي، وطموح الحاضر، وروح المستقبل.

وبحسب وكالة «بلومبرج»، فإن مصر قدّمت بهذا الافتتاح «هدية للعالم»، إذ يجسد المتحف الجديد مشروعًا يتجاوز فكرة المعرض الأثرى إلى كونه بيانًا سياسيًا وثقافيًا يؤكد مكانة مصر الراهنة فى المشهد الدولي.

وأشارت «بلومبرج» إلى أن افتتاح المتحف الكبير جاء فى وقت يعكس رؤية القاهرة لدورها الإقليمى والدولي، حيث تواصل انتهاج سياسة التوازن فى عالم الإضطراب، وتشير الوكالة إلى أن اختيار تمثال الملك «رمسيس الثاني» فى الواجهة لم يكن صدفة، إذ يمثل الملك المصرى القديم الذى أبرم أول معاهدة سلام موثقة فى التاريخ بين مصر القديمة والحيثيين، رمزًا متجددًا لرسالة السلام التى تعمل مصر جاهدًا على ترسيخها فى حاضرها الدبلوماسي.

وأضافت «بلومبرج» أن المتحف يأتى فى لحظة تشهد فيها العلاقات المصرية الأمريكية تقاربًا ملحوظًا، بعد لقاء الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ونظيره الأمريكى «دونالد ترامب» فى شرم الشيخ، وهو ما يعكس إدراكًا متبادلًا لأهمية القاهرة كقوة إقليمية قادرة على بناء الجسور بين الأطراف الدولية المتنافسة.

أما من الناحية الاقتصادية والسياحية، فقد نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولين مصريين أن المتحف الجديد من المتوقع أن يجذب نحو سبعة ملايين زائر إضافى سنويًا، ما يرفع إجمالى عدد السياح فى البلاد إلى ٣٠ مليونًا بحلول عام ٢٠٣٠، وأشارت «رويترز» إلى أن مصر استقبلت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥ نحو ١٥ مليون سائح، بزيادة بلغت ٢١٪ عن العام الماضي، لتقترب من تحقيق هدفها بنهاية العام عند ١٨ مليون زائر، ولفتت «الوكالة» إلى أن افتتاح المتحف المطل على الأهرامات بمساحة ٥٠٠ ألف متر مربع ويضم أكثر من ١٠٠ ألف قطعة أثرية، يشكل نقلة نوعية فى بنية السياحة الثقافية المصرية.

صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، بدورها وصفت المتحف بأنه واحد من أبرز المشاريع الثقافية فى العالم، مؤكدة أنه أكبر متحف على الإطلاق مكرّس لحضارة واحدة، ويمثل نقلة جذرية فى مفهوم العرض المتحفي، إذ يدمج بين التكنولوجيا الحديثة والتفاعل البصري، مقدّمًا للزائر تجربة تفاعلية تربط الماضى بالحاضر بشكل معاصر.

ومن زاوية أخرى، رأت «صحيفة الجارديان» البريطانية، أن المتحف المصرى الكبير ليس مجرد مشروع ثقافى بل استثمار استراتيجى فى مستقبل السياحة الثقافية بمصر، مشيرة إلى أنه جزء من طفرة واسعة فى البنية التحتية المصرية، وأنه سيمنح ثانى أكبر اقتصاد فى إفريقيا دفعة قوية عبر تنويع مصادر الدخل وتعزيز مكانة مصر كوجهة سياحية عالمية.

وأبرزت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» تصريحات عدد من الخبراء فى قطاع السياحة، الذين أكدوا أن افتتاح المتحف سيعزز من جاذبية السياحة الثقافية المصرية ويمتد أثره إلى الاقتصاد المصري.

وقال «محمد عثمان»، رئيس لجنة تسويق السياحة الثقافية فى مصر، لـ«شينخوا»، إن المتحف لا يمثل مجرد إنجاز أثرى بل محركًا لإحياء السياحة الثقافية وإطالة مدة إقامة السائح، موضحًا أن شركات السياحة بدأت فعليًا فى تصميم برامج متكاملة تركز على زيارة المتحف، تمتد لأسبوع كامل، وتشمل رحلات إلى الأقصر وأسوان لاكتشاف المواقع التى جاءت منها مقتنياته.

وأوضح «عثمان» أن المتحف خلق بالفعل فرص عمل واستثمار جديدة فى محافظة الجيزة، وأسهم فى تنشيط سوق العمل السياحي.

من جهتها، أشارت «رويترز»، إلى أن زيارة رئيس الوزراء الهولندى «ديك شوف» إلى القاهرة بمناسبة الافتتاح حملت بعدًا رمزيًا آخر، إذ أعلن خلالها عن إعادة تمثال أثرى عمره ٣٥٠٠ عام إلى مصر، الأمر الذى اعتبرته وسائل إعلام أوروبية إشارة إلى احترام متجدد لتاريخ مصر وحقها فى استعادة آثارها المنهوبة.

ويختتم وزير السياحة والآثار «شريف فتحي» المشهد بتصريح يلخص المشهد حيث أكد على أن المتحف المصرى الكبير سيعيد رسم خريطة السياحة فى مصر، مضيفًا أن عدد الزوار اليومى سيقفز إلى نحو ١٥ ألفًا، أى ما يقارب ٥ ملايين سنويًا، وبحسب «شينخوا، وبلومبرج»، فإن هذا الرقم يضع المتحف المصرى الكبير ضمن أكثر المؤسسات الثقافية زيارة فى العالم.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
NO.377
2025-11-9
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

«أيمن عرب» يعزز الحضور المصرى فى ACI WAGA 2025 ..

Airport City.. حلم «القابضة للمطارات»

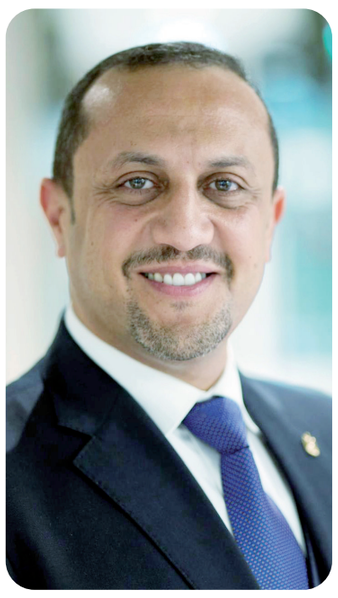

كتب محمد عبدالخالق

اكد المهندس أيمن عرب، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، أن القارة الأفريقية تشهد حالياً نمواً ملحوظاً فى قطاع الطيران بمعدل ٩٪ – وهو الأسرع فى العالم –وتحقق المطارات المصرية أعلى حركة مرور فى القارة، قائلا إن النمو وحده لا يكفى والأهم أن يُحوِّل هذا النمو حياة الناس، ويفتح الفرص، ويخلق قيمة دائمة للجيل القادم.

جاء ذلك خلال الجلسة الحوارية التى عقدت على هامش الاجتماع السنوى والجمعية العامة والمعرض العالمى للمجلس الدولى للمطارات ACI WAGA ٢٠٢٥ بمدينة تورونتو بكندا، وكانت بعنوان «تشكيل مستقبل السفر الجوي: منظور عالمى للمطارات».

وأضاف رئيس القابضة للمطارات والملاحة الجوية أنه لمجاراة وتيرة النمو المتسارعة فى حركة الطيران فى افريقيا لابد من تضافر ثلاثة عناصر أساسية تعمل كأبعاد لرؤية واحدة ونظام متكامل، وهي: البنية التحتية، وشبكات الربط، والأطر التنظيمية، حيث توفر البنية التحتية الأساس الصلب عبر المطارات الحديثة والخدمات اللوجستية الفعالة، بينما تمنح شبكات الربط تلك البنية التحتية معناها ونطاق وصولها من خلال ربط الأسواق وتسهيل التجارة بين الدول الإفريقية.

أما الاطر التنظيمية، فتوفر الاستقرار والثقة وتجذب الاستثمار من خلال لوائح واضحة وجاذبة، مشددا على أن هذه العناصر لا يمكن أن تعمل بمعزل عن بعضها، إذ لا يمكن للبنية التحتية أن تعمل دون شبكات ربط أو شبكات الربط دون أطر تنظيمية. وأضاف أن مصر تنفذ هذا النموذج بالفعل.

وأشار رئيس القابضة للمطارات أن مستقبل المطارات يتمثل فى النظر إليها ليس فقط كبوابات للسفر، بل كمحركات اقتصادية للتنمية المترابطة والمستدامة، وأننا فى القابضة للمطارات نحلم بتطوير «مدينة المطار المتكاملة (Airport City)»، حيث يكون المطار أكثر من مجرد مكان تبدأ وتنتهى فيه الرحلات، بل مقصد يتضمن خدمات تجارية وترفيهية ولوجستية وتكنولوجية وسياحية.

وقد شهدت الجلسة تجمعا لنخبة من قيادات المطارات على مستوى العالم لمناقشة الاتجاهات المستقبلية لصناعة الطيران والتحديات التى تواجه المطارات فى ظل التحول السريع الذى يشهده القطاع.

وتحدث جاستن إرباتشي، رئيس المجلس الدولى للمطارات (ACI World)، الوضع الحالى والاتجاهات المستقبلية للمطارات وأبرز التحديات التى تواجه المطارات خلال كلمته الافتتاحية للجلسة، فيما أدار الجلسة كيفن بيرك، رئيس المجلس الدولى للمطارات – أمريكا الشمالية (ACI-NA).

وجاءت مشاركة المهندس أيمن عرب فى هذه الجلسة الدولية انعكاسا للدور الريادى للطيران المدنى المصرى فى دعم صناعة الطيران العالمية، وتمثيل القارة الإفريقية بفاعلية فى المحافل الدولية، والمساهمة فى رسم ملامح مستقبل المطارات على مستوى العالم.

وشارك بالجلسة أرماندو برونيني، الرئيس التنفيذى لمطارات ميلانو، وأولوبونمى كوكو، الرئيس التنفيذى لهيئة المطارات الفيدرالية النيجيرية (FAAN)، وسيندى نيكل، مديرة مطارات مقاطعة ساكرامنتو بالولايات المتحدة الأمريكية، وخوان خوسيه سالمون، الرئيس التنفيذى لـ (Lima Airport Partners)، وهى الشركة المسؤولة عن مطار ليما فى بيرو.

يروى رحلته لـ«البورصجية»..

«محمد نجيب» يرفع علم مصر فى «منتدى شباب اليونسكو 2025»

كتبت: هايدى أشرف

فى إنجاز جديد يُضاف إلى سجل الشباب المصرى الواعد، نجح محمد نجيب، طالب علوم الحاسب بجامعة المنيا، والبالغ من العمر ١٩ عامًا، فى أن يضع اسم مصر على خريطة قادة الشباب العالميين، بعد اختياره ممثلًا رسميًا لبلاده فى المنتدى الرابع عشر لشباب اليونسكو، الذى استضافته مدينة سمرقند بأوزبكستان هذا العام، تحت عنوان: « العمل المناخى والتأثير الاجتماعي، وخاصة على الشباب».

يؤكد نجيب فى حديثه لـ «البورصجية» أن مشاركته فى المنتدى لم تكن وليدة الصدفة، بل ثمرة رحلة طويلة من العمل والتميز الأكاديمى والمجتمعي.

ويقول: «بدأت رحلتى عبر مسار رسمى دقيق، إذ أرسلت اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو استمارات الترشيح لعدد من المؤسسات، من بينها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، التى طلبت من المتقدمين كتابة مقالات تعكس رؤيتهم لقضايا الشباب والتنمية. وبعد مراحل من التقييم والمقابلات، تلقيت رسالة رسمية من اليونسكو بترشيحى ممثلًا لمصر».

لم يكتفِ نجيب بالمشاركة فحسب، بل اختير عضوًا فى اللجنة التوجيهية للمنتدى من بين مئات المرشحين حول العالم، ليصبح أحد ستة قادة فقط تولوا إعداد أجندة المنتدى ومتابعة أعماله وضمان تمثيل صوت الشباب عالميًا.

ويضيف بفخر: «اختيارى لم يكن إنجازًا شخصيًا لي، بل فخرًا لمصر أن يكون أحد أبنائها ضمن اللجنة التوجيهية للمنتدى العالمى للشباب التابع لليونسكو».

وخلال فعاليات المنتدى، ألقى نجيب الكلمة الختامية الرسمية أمام قيادات المنظمة وعدد من الوزراء، واصفًا اللحظة بأنها «مزيج من الفخر والمسؤولية، لأنها كانت شهادة على أن صوت الشباب المصرى مسموع عالميًا».

رغم صغر سنه، يمتلك نجيب سجلًا حافلًا من الإنجازات العلمية والمبادرات المجتمعية، فقد فاز بـ جائزة اللجنة الوطنية فى الفيزياء عن بحثه فى «الحوسبة الكمومية» الذى أُقيم بالتعاون بين وزارة التعليم العالى وأكاديمية البحث العلمي.

كما أسس مبادرة « بالانس إيجيبت « (Balance Egypt)، التى تهدف إلى رفع الوعى بخطر هدر الطعام وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، عبر ورش عمل ومشروعات توعوية بالشراكة مع مؤسسات بحثية.

وشاركت المبادرة فى المنتدى الحضرى العالمى للأطفال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، واختيرت من بين ٢٥٠٠ متسابق، كما نظمت فعاليات بالتعاون مع جامعة القاهرة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

ويوجه نجيب رسالة مؤثرة إلى طلاب الجامعات قائلاً: «المشاركة فى المحافل الدولية ليست رفاهية، بل مسؤولية وطنية، لا تقللوا من قيمة صوتكم، فالعالم اليوم يستمع إلى الشباب أكثر من أى وقت مضى، والمطلوب أن نمتلك الشجاعة والمعرفة لنكون جزءًا من التغيير».

ويختتم حديثه لـ«البورصجية»: «الاختلاف فى الثقافات لا يفرق بيننا، بل يثرى إنسانيتنا ويقوى قدرتنا على بناء عالم واحد أكثر وعيًا وتعاونًا».